IUGJEPS
Vol 30, No 1, 2022, pp 792-822

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (23-8-2020)، تاريخ قبول النشر (26-10-2020)

تدوين السنة النبوية في الفكر الحداثي (دراسة نقدية)

اسم الباحث: أ. عمر عبد الباسط محمد خليل

اسم الجامعة والبلد: ماجستير تفسير - كلية الشريعة - جامعة قطر

البريد الالكتروني للباحث المرسل:
E-mail address: omarkhalil1412@gmail.com

https://doi.org/10.33976/IUGJIS.30.1/2022/26

الملخص:

يتناول هذا البحث الموسوم بـ "**تدوين السُّنة النبوية في الفكر الحداثي (دراسة نقدية)**" كيفية تناول الحداثيين لقضية تدوين السُّنة النبوية، وذلك من خلال المقدمة التي مهدت للموضوع، وكشفت عن طريقة الحداثيين في تناول قضايا الدين الإسلامي، ثم جاء المبحث الأول ليتم الحديث فيه عن أهم دعاوى الحداثيين المتعلقة بتدوين السنة النبوية، ثم جاء المبحث الثاني لنقد الطرح الحداثي المثار حول تدوين السنة النبوية بالحجج النقلية والعقلية، ثم جاءت الخاتمة التي ذكر الباحث فيها النتائج التي توصل إليها من خلال بحثه، والتوصيات التي وجهها الباحث للجهات المسؤولة عن تثقيف الأمة، ولمن يتصدون للرد على الحداثيين وتفنيد شبهاتهم.

وقد خلص الباحثُ إلى بيان سلامة طرق وصول السنة النبوية إلينا بياناً يصح معه نسبة الحديث النبوي –الثابت في حكم المحدثين– إلى قائله –صلى الله عليه وسلم–، لقطع شكوك الحداثيين حول تأخر التدوين، وبهذا يقف القارئ على إثبات الموثوقية التي يرتقي بها الحديث الشريف إلى أن يكون مصدراً للدين الحنيف شأنه في ذلك شأن القرآن الكريم.

كلمات مفتاحية: (تدوين، السنة النبوية، الفكر، الحداثي).

The Codification of the Prophetic Sunnah in Modernist Thought (a critical study)

Abstract:

This paper entitled **"The Codification of the Prophetic Sunnah in Modernist Thought (a critical study)"** deals with how the modernists approached the issue of codification the Prophet's Sunnah, through the introduction that paved the way for the topic and revealed the modernists 'method of dealing with issues of the Islamic religion. Then comes the first topic to talk about the most important claims of the modernists that are related to the codification of the Prophet's Sunnah. Next comes the second topic, the criticism of the modernist proposition raised about the codification of the Prophet's Sunnah with transcriptional and mental evidence. After that comes the conclusion in which the researcher mentions the findings he had reached through his research, with recommendations made by the researcher to the responsible bodies for educating the nation, and to those who stand up to respond to modernists and refute their suspicions.

The researcher concluded with a statement of the soundness of the methods of the Prophet's Sunnah reaching us with a statement with which it is correct to attribute the Prophet's hadiths -which is consistent in the judgment of the narrators- to those who mentioned them, to cut off the modernists 'doubts about the delay in codification. Consequently, the reader stands to prove the reliability that the noble hadith elevates to be a source of the true religion, like that of the Holy Quran.

Keywords: (Codification, Sunnah, Thought, Modernist).

المقـدمــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جاء بالكتاب المبين، والصراط المستقيم، فارقاً بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والخطأ والصواب، والصدق والكذب، والعلم والجهل.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، الهادي بإذن ربه إلى سبيل الرشاد، الناصح لأمته ليكونوا على خير عملٍ واعتقاد، لينجوا من الموبقات والمهلكات، فيسلموا من أهوال يوم التناد.

وعلى آله وصحبه الطيبين الأخيار، وعلى من تبعهم بإحسان، وسار على نهج الأتقياء الأبرار.

أما بعد:

فلا نخطئ في قولنا عن الحداثيين أنهم تلامذة المستشرقين، فقد فتحوا أعينهم على كتبهم، واسترشدوا بشبهاتهم، واستقوا منها مفاهيمهم وأطروحاتهم.

وهؤلاء الحداثيون نظروا إلى الوقائع والأحداث التاريخية مجردة عن أسبابها والداعي إليها، ليتسنى لهم القراءة الذاتية بعيداً عن أية معطيات وأدلة تكشف خيوط القضية، وتوضح ملابسات المسألة.

ولهذا تراهم قد خلطوا الحق بالباطل، فخلعوا على الحقيقة رداء الزيف والبهتان، والضلال والانحراف، ويطرحون ذلك تحت ستار رؤى تجديدية معاصرة، تواكب الحاضر، ولا تتخلف عن الواقع.

والحقيقة التي لا مرية فيها أن الحداثيين يحرصون ليلاً ونهاراً على تبديد الدين بذريعة تجديده، فتراهم يحرصون على إماتة المفاهيم الإسلامية وعدم إحيائها، ويظهرون للمجتمع المسلم في ثوب الحرص على تطوير المفاهيم الإسلامية على نحوٍ يتناسب مع معطيات العصر، وتحديات الزمن.

والحداثيون عندما يصدمون الناس بآرائهم وأفكارهم ما هو إلا نتاج أو ثمرة لعدم معرفتهم بحقائق دين الإسلام أو النظر إلى دين الإسلام –عقيدة وشريعة– بعيون غربية جرَّت أحكاماً مسبقة على دين الإسلام.

ولهذا كثيراً ما يدندنون على عصرية المواجهة، وعدم فهم الواقع بعقلية الماضي، ومن هنا نشأت القراءات الذاتية المعاصرة لمصادر التشريع، وهدم تراث الأمة المسلمة عبر القرون.

هذا وقد جاء البحث الموسوم بـ "**تدوين السنة النبوية في الفكر الحداثي (دراسة نقدية)**"، لبيان افتراءات الحداثيين ونقدها نقداً علمياً تأصيلياً، مستنداً في ذلك إلى النقل الصحيح والعقل الصريح.

والله تعالى أسأل أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يثقل ما كتبناه موازين حسناتنا يوم الدين، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

أهمية البحث:

تبرز أهمية بحث هذا الموضوع –رغم وجود دراسات سابقة عليه–، في تزايد عدد المشككين في حجية السنة النبوية، وكثرة طعوناتهم من زوايا متعددة، وبدوافع مختلفة، الأمر الذي اضطر علماء الشريعة وطلاب العلم إلى الدراسة المستفيضة لمقولاتهم وأحكامهم المسبقة، ليتسنى لهم تنوع الحجج في بيان زيف أطروحاتهم.

وتكمن أهمية البحث في هذا الموضوع أيضاً كونه مدخلاً أساسياً يلج منه الحداثيون في بدء حديثهم عن السنة النبوية وتعاملهم مع مروياتها، وإن الناظر المتأمل في شبهات الحداثيين وافترائهم حول السنة النبوية ليجد مرجعها إلى نسج الشبهات وحكاية الافتراءات حول تأخر تدوين السنة النبوية تدويناً كلياً شاملاً.

وتبرز خطورة التصورات الخاطئة أو الاعتقادات الباطلة حول تأخر التدوين في انطلاقة الحداثيين المتهورة نحو مصدرية السنة النبوية للإطاحة بها جملة وتفصيلاً، ونزع الثقة عن كونها مشرعة للأحكام إلى جانب القرآن.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في سؤال جوهري، وهو: كيف تعامل الحداثيون مع تدوين السنة النبوية؟، ومنه تنبثق أسئلة البحث:

أسئلة البحث:

1- ما منطلق الحداثيين في رفض السنة النبوية، وادعاء الاعتماد على القرآن الكريم وحده؟

2- هل تناقض الحداثيون في طرحهم ورؤيتهم نحو السنة النبوية وفي انتقالها من الشفاهية إلى التدوين؟

3- هل ما ساقه الحداثيون من تصورات واعتقادات حول تدوين السنة النبوية له قدر من الصواب؟

4- هل في الوقائع الثابتة وكتابات المتقدمين ما يُبطل دعاوى الحداثيين حول تدوين السنة النبوية؟

هدف البحث:

1- بيان مدى الوثاقة في تدوين السنة النبوية.

2- تمحيص الدعاوى الحداثية المتعلقة بهذا التدوين.

المبحث الأول:

دعاوى الحداثيين المتعلقة بتدوين السنة النبوية

إن من كبرى المداخل التي نفذ منها المستشرقون قديماً والحداثيون في العصر الحاضر ما حصل من تأخر تدوين السنة النبوية وعدم جمعها وتدوينها تدويناً رسمياً شاملاً في عهد النبي –صلى الله عليه وسلم– أو في عهد الصحابة –رضي الله عنهم–.

فقد كان ذلك الأمر مدخلاً للقوم ومغنماً لهم فيما توهموه من افتراءات وأكاذيب، وفيما حكوه من مجازفات وأباطيل، سجلها مستشرقون رددها حداثيون، وانبهر بها من تأثر بفكرهم، ووضع عينه على كتاباتهم.

وقد انتقيتُ بعضَ أطروحات الحداثيين حول تدوين السنة النبوية بما يبين نظرة القوم وفهمهم لهذا الأمر، ويوضح للقارئ محاولاتهم المستميتة لنزع الثقة عن السنة النبوية كمصدر للتشريع بعد القرآن الكريم.

دعوى: عدم اعتناء الصحابة بجمع الأحاديث وكتابتها:

وجه الحداثيون اتهامات وافتراءات حول تأخر تدوين السنة، ومن بين هؤلاء المدعو محمود أبو رية في كتابه الموسوم بـ "أضواء على السنة المحمدية" وهو اسم على غير مسمى، فقد حمل الكلام على غير محمله، وبينه على وجهٍ يطمس السنة النبوية، ويفض عنها بريقها؛ فعلق أبو رية على قصة جمع الصحابة الكرام للقرآن الكريم، قائلاً ما نصه:

"مما يلفتُ النظر البعيد، ويسترعي العقل الرشيد، أن عمر لما راعه تهافت الصحابة في حرب اليمامة تهافت الفراش في النار، وفزع إلى أبي بكر لكي يسارع إلى جمع القرآن وكتابته، لم يقل عنهم إنهم حملة الحديث، بل قال: إنهم حملة القرآن، ولم يطلب جمع الحديث وكتابته عندما فزع إلى أبي بكر، بل جعل همه في جمع القرآن وحده وكتابته.

ولم يقف الأمر عند ذلك فحسب، بل إننا لم نجدهم وهم يجمعون القرآن ويكتبونه –وكان ذلك على عين الصحابة جميعاً– قد اقترح واحد منهم أن يجمعوا الحديث ويكتبونه، بل انحصرت عنايتهم جميعاً في جمع القرآن فحسب، وفي ذلك أقوى الأدلة وأصدق البراهين على أنهم لم يكونوا يعنون بأمر كتابة الحديث، ولا أن يكون لهم فيه كتاب محفوظ يبقى على وجه الدهر كالقرآن" [1].

دعوى: إنكار حجية السنة لعدم أمر الرسول –صلى الله عليه وسلم– بكتابتها:

ذكر محمد توفيق صدقي في مقالٍ له بعنوان "الإسلام هو القرآن وحده" رأيه حول تأخر السنة النبوية التي أنكر حجيتها من خلال عنوان مقاله الأثيم، فقال ما ملخصه: "لو كانت السُّنة حجة لأمر النبي –صلى الله عليه وسلم– بكتابتها، ولعمل الصحابة والتابعون من بعد على جمعها وتدوينها" [2]، وقال ما نصه: "فلو كانت السُّنة واجبة في الدين لأمروا أن يعاملوها معاملة القرآن حتى نأمن عليها من التبديل والزيادة والنقصان" [3].

دعوى: إثبات ظنية السُّنة بجملتها لتأخر تدوينها:

ويبين المدعو السابق أن تأخر تدوين السُّنة قد أوقعها في العبث، "وفي صيانتها من ذلك وصولها للمسلمين مقطوعاً بصحتها، فإن ظني الثبوت لا يصح الاحتجاج به، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [4]، وقال: ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [5]، ولا يحصل القطع بثبوتها إلا بكتابتها كما هو الشأن في القرآن" [6].

دعوى: إنكار حجية السنة للآثار الناهية عن كتابتها:

استغل المدعو السابق بعض الأحاديث الناهية عن كتابة الحديث، فيحكي أن الثابت عن النبي –صلى الله عليه وسلم– أنه "نهى عن كتابتها، وأمر بمحو ما كتب منها، وكذلك فعل الصحابة والتابعون، فقد أخرج الحاكم عن عائشة أن أبا بكر –رضي الله عنه– أحرق خمسمائة حديث كتبها، وقال: خشيتُ أن أموت فيكون فيها أحاديث عن رجلٍ أئتمنته ووثقت به، ولم يكن كما حدثني، فأكون قد نقلت ذلك [7].

(1) أبو رية، **أضواء على السنة المحمدية**، ص220.

(2) السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، ج1، ص153.

(3) صدقي، **الإسلام هو القرآن وحده**، مجلة المنار، المجلد 9، الجزء 12، ص911.

(4) سورة الإسراء، آية: 36.

(5) سورة الأنعام، آية: 148.

(6) السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، ج1، ص153، 154.

(7) لم أجد الرواية المذكورة في مستدرك الحاكم، وقد ذكرها الذهبي نقلاً عن الحاكم في تذكرة الحفاظ، ج1، ص10، 11، وقال عنها: لا تصح.

وكذلك فعل زيد بن ثابت إذ دخل على معاوية، فسأله معاوية عن حديثٍ فأخبره به، فأمر معاوية إنساناً بكتبه، فقال له زيد: إن رسول الله أمرنا ألا نكتب شيئاً من حديثه، فمحاه [1]، ولقد عزم عمر مرة أن يكتب السنن، ثم عدل عن ذلك، وقال: إني كنتُ أريد أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبداً[2]، وكذلك طلب علي –رضي الله عنه– ممن كتب شيئاً من الحديث أن يمحوه [3]، وقد محا ابن مسعود –رضي الله عنه– صحيفة من الحديث كتبت عنه [4].

ولم يكتفوا بذلك، بل أثر عن بعضهم النهي عن التحديث أو التقليل منه، ولم تدون السنة إلا في عصور متأخرة بعد أن طرأ عليها الخطأ والنسيان، ودخل فيها التحريف والتغيير، وذلك مما يوجب الشك بها وعدم الاعتماد عليها في أخذ الأحكام" [5].

ويقول المدعو جمال البنا عن الأحاديث الآذنة بالكتابة ما نصه: "إن هذه الأحاديث إذا صحت فإنها لا تعدو إلا استثناء من المبدأ العام ولشخص واحد، ولذا لا تُعد حجة في التصريح بكتابة الحديث" [6].

دعوى: الجزم بعدم تنفيذ أمر عمر بن عبد العزيز لأبي بكر بن حزم بكتابة الحديث:

فبعد أن ذكر المدعو أحمد أمين في كتابه ضحى الإسلام تشكيك بعض الباحثين المستشرقين في خبر أمر عمر بن عبد العزيز لأبي بكر بن حزم –رحمهما الله– بكتابة الحديث، بين المدعو أن الأمر لم ينفذ بالفعل، ولا يحتمل الشك.

فقال بعد ذكره الخبر ما نصه: "ولكن هل نُفّذ هذا الأمر؟، كما نعلمه أنه لم تصل إلينا هذه المجموعة، ولم يشر إليها –فيما نعلم– جامعو الحديث بعد، ومن أجل هذا شك بعض الباحثين من المستشرقين في هذا الخبر، إذ لو جمع شيء من هذا القبيل لكان من أهم المراجع لجامعي الحديث.

ولكن لا داع إلى هذا الشك، فالخبر يروي لنا أن عمر أمر، ولم يروِ لنا أن الجمع تم، فلعل موت عمر سريعاً عدل بأبي بكر عن أن ينفذ ما أمر به" [7].

(1) أخرجه أبو داود في **السنن**، أول كتاب العلم، باب في كتاب العلم، ج5، ص490، برقم 3647، وضعفه الأرنؤوط بقوله: "إسناده ضعيف لانقطاعه".

(2) أخرجه البيهقي في **المدخل إلى السنن الكبرى**، باب من كره أن يقام على وجه التعظيم مخافة الكبر، ص407، برقم 731، من طريق عروة بن الزبير، وقال الإمام الألباني –رحمه الله– في تحقيق أحاديث كتاب فقه السيرة للغزالي ص33، ما نصه: "عروة هو ابن الزبير لم يسمع من عمر، بل لم يدركه، فهذا الأثر منقطع ضعيف، كذلك رواه الخطيب في تقييد العلم (ص49–51) من طرق عن عروة، اللهم إلا رواية راشد عن الزهري، فإنه وصله بذكر عبد الله بن عمر بن عروة وعمر، وهي شاذة كما أشار إلى ذلك الخطيب نفسه".

(3) أخرجه ابن أبي شيبة في **المصنف**، كتاب الأدب، من كان يكره كتاب العلم، ج14، ص456، برقم 28132، من طريق "جابر عن عبد الله بن يسار قال: سمعت علياً يخطب، يقول: أعزم على من كان عنده كتاب إلا رجع فمحاه، فإنما هكذا الناس، حيث يتبعون أحاديث علمائهم، وتركوا كتاب ربهم"، وقال الإمام الألباني –رحمه الله– في تحقيق أحاديث كتاب فقه السيرة للغزالي ص32، ما نصه: "..وجابر هذا وهو الجعفي هو ضعيف جداً، وقد كذبه الجوزجاني وغيره".

(4) لم أقف على رواية تفيد أن ابن مسعود –رضي الله عنه– قد محا صحيفة من الحديث كُتبت عنه، وأقربُ ما وقفتُ عليه في ذلك هو ما أخرجه ابن أبي شيبة في **المصنف**، كتاب الأدب، من كان يكره كتاب العلم، ج14، ص458، برقم 28140، بلفظ: "أُتيَ عبد الله بصحيفة فيها حديث، فدعا بماء فمحاها، ثم غسلها، ثم أمر بها فأحرقت، ثم قال: أُذكّر بالله رجلاً يعلمها عند أحد إلا أعلمني به، والله لو أعلم أنها بدير الهند لابتلغت إليها، بهذا هلك أهل الكتاب قبلكم حتى نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم، كأنهم لا يعلمون"، وقال محقق الكتاب العلامة سعد الشثري: "صحيح".

(5) السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، ج1، ص154.

(6) البنا، **جناية قبيلة "حدثنا"**، ص8.

(7) أمين، **ضحى الإسلام**، ص463، 464.

دعوى: بدء التدوين كرد فعل لمواجهة القيم المخالفة للإسلام:

يرى محمد عابد الجابري أن تدوين الموروث العربي والإسلامي –المتضمن للسنة النبوية– نشأ كرد فعل لمواجهة القيم الكسروية التي تبناها وانطبع بها العصر العباسي الأول الذي عُرف في اصطلاح المؤرخين بعصر النفوذ الفارسي [(1)].

فيقول ما نصه: "ومع أنه كانت هناك ردود فعل كثيرة ضد هذا النفوذ، فإن أهمها حركة التأليف"، إلى أن قال: "تجسم هجمة القيم الكسروية وسعى حامليها إلى جعلها القيم المهيمنة على الدولة والمجتمع.

ومع مرور الزمن أخذت ردود الفعل المضادة تتمثل في التجنيد لتدوين الموروث العربي والإسلامي في اللغة والشعر وأخبار العرب، كما في الحديث والتفسير والفقه" [(2)].

دعوى: بدء وضع الأحاديث المختلقة مع بداية عصر التدوين:

ويبين المدعو السابق نتيجة تدوين السُّنة –كرد فعل في مواجهة النفوذ الفارسي– بالقول بوضع الآداب واختلاقها وقت تدوين السُّنة النبوية، وذلك لدعم القيم الإسلامية في مواجهة القيم الكسروية، فحول هذا يقولُ في تسائلٍ مدهشٍ ما نصه:

"هل نضيف إلى ذلك ما يزخر به باب الآداب في كتب الفقه من الأدعية التي ينبغي أن ينطق بها المسلم قبيل النوم، وحين يصحو، وأثناء الاستحمام والتمنطق بالحزام، وأثناء الأكل، وحين يذهب إلى الضرورة، وإذا عطس، وإذا حلق شعر رأسه أو قلم أظافره، وحين يضيء السراج.. إلخ، مما لم يكن معروفاً زمن النبي –صلى الله عليه وسلم– والصحابة، فصار جزءاً من الأخلاق الدينية منذ عصر التدوين" [(3)].

دعوى: الاستدلال بسلسلة الإسناد على ضعف نسبة الحديث للرسول –صلى الله عليه وسلم–!!:

خرج المدعو جورج طرابيشي ليثير هو الآخر زوبعة في فنجان حول تأخر تدوين السنة النبوية، فاستغل سلسلة الإسناد المذكورة في مدونات الحديث للتشكيك والطعن في روايات الحديث النبوي، قائلاً ما نصه:

"الرواية سواء أكانت أحادية أم متواترة، خاضعة خضوعاً جبرياً لقانون المسافة الزمنية"، ثم يوضح ذلك قائلاً ما نصه: "فإننا لا نملك حديثاً واحداً نستطيع أن نقول: إنه قاله الرسول من دون فاصل زمني، بل جميع ما في متاحنا من الأحاديث، وهي تُعد بعشرات الآلاف –وبأكثر من ذلك بكثير إذا ما أضيف إليها ما صُنف منها في باب الموضوعات–، إنما صيغتها واحدة لا تتبدل: (ليس قال الرسول)، بل (قال... قال... قال الرسول)".

ثم قال: "فلنا أن نقول: إن مسافة زمنية لا تقلُّ عن أربعة أجيال تفصل بين (قال الرسول) و(قال... قال... قال الرسول)"، ثم مثل على أكثر الصحابة رواية مثالاً، فقال ما نصه: "فنحن لا نملك حديثاً واحداً قاله أبو هريرة مباشرة، وإنما كل ما نملكه: (قال... قال... قال أبو هريرة)".

ثم يبين نقطة البحث، فيقول ما نصه: "إذاً ليس موضوع البحث مصداقية الرسول، ولا حتى مصداقية الصحابة"، إلى أن قال: "وإنما المدار كل المدار، على من روى عنهم، أو زوَّر على لسانهم بالأحرى" [(4)].

---

(1) ينظر: الجابري، **العقل الأخلاقي العربي**، ص197، 198.

(2) المرجع السابق.

(3) الجابري، **العقل الأخلاقي العربي**، ص170.

(4) طرابيشي، **من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث**، ص203، 204.

دعوى: التشكيك في خبر الآحاد والمتواتر!!:

وفي محاولةٍ للمدعو جورج طرابيشي لنزع الثقة عن روايات الحديث النبوي، انتهت به إلى التعرض للخبر الوارد عن الرسول –صلى الله عليه وسلم– الذي ينقسم إلى متواتر وآحاد، فقد وجه سهامه إليه في محاولة تشكيكية –قدر الإمكان– تقود المرءِ إلى ضعف التسليم بثبوت الخبر عن الرسول –صلى الله عليه وسلم– وترك الإذعان له جملةً وتفصيلاً، فيقول ما نصه:

"إن واحدية الخبر ليس من شأنها إلا أن تجعله أكثر من غيره موضع شك، ولكن هذا لا يعني أن تواتر الأخبار كافٍ بذاته للدلالة على صدقها، فليس يتعذر أن يقع التواتر حتى في الكذب" (1).

دعوى: التشكيك في السنة النبوية لوجود الضعيف فيها:

يُواصل الحداثيون افتراءهم على السنة النبوية، فيبين محمد توفيق صدقي أن تأخر تدوين السنة عرّضها لجميع أنواع التحريف، ليصل إلى أنها ليست من الإسلام، وذلك لعدم حفظها، فيقول ما نصه: "وقوله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (2)، هو في شأن القرآن كما يدل عليه ما قبله، ولم تسم السنة بالذكر مطلقاً، وكيف نقول أن هذه الآية تتناولها مع أن الاعتبار الوجودي يكذبنا لا يؤيدنا؟" (3).

دعوى: التشكيك في قبول حديث الثقة، وفي رد حديث الضعيف:

ويواصل المدعو السابق كلامه، ليقع في التشكيك بحديث الثقة وبرد الضعيف، فيقول ما نصه: "ولا يمكننا مهما بحثنا في تاريخ الرواة وغيره أن نجزم بشيء منها إلا ما تواتر، وقليل هو، لأن الكذاب أو الضعيف أو المطعون فيه بوجهٍ ما قد يروي أحياناً ما هو حق وصدق، فلا نقبله منه، فيحصل النقص في السنة، وكذلك الثقة قد يخطئ أو يكون ممن تظاهر بالصلاح والاستقامة حتى غرنا فنأخذ الحديث عنه، والرسول بريء منه، فيحصل بسبب ذلك التبديل والزيادة في السنة.." (4).

دعوى: إباحة نقل السنة بالمعنى لعدم حفظ الصحابة لها:

وفي بيان المدعو السابق للآثار المزعومة والنتائج المترتبة على تأخر التدوين الرسمي للسنة، ادعى أن نقل السنة النبوية بالمعنى كان نتيجة لضعف حفظ الصحابة –رضي الله عنهم– لها، فيقول ما نصه:

"وما نشأ ذلك إلا من عدم كتابتها في عهد النبي –عليه الصلاة والسلام–، وعدم حصر الصحابة لها في كتاب، وعدم تبليغها للناس بالتواتر، وعدم حفظهم لها جيداً في صدورهم، حتى أباحوا نقلها بالمعنى، واختلفت الرواية عنهم لفظاً ومعنى" (5).

وامتداداً لهذا ادعى نصر أبو زيد أن دواوين السنة النبوية قد نقلت تفسيراً للتفسير، فيقول ما نصه:

"إن نصوص الأحاديث النبوية.. لم تدون إلا متأخرة، وخضعت من ثم لآليات التناقل الشفاهي، الأمر الذي يُقربها إلى مجال النصوص التفسيرية، من حيث أنها رويت بالمعنى لا بلفظ النبي –صلى الله عليه وسلم–، وإذا كانت الأحاديث ذاتها، أي: كما

---

(1) المرجع السابق، ص203.

(2) سورة الحجر، آية: 9.

(3) صدقي، **الإسلام هو القرآن وحده**، مجلة المنار، المجلد 9، الجزء 12، ص911.

(4) المرجع السابق.

(5) المرجع السابق.

نطق بها النبي –صلى الله عليه وسلم– بلغته وألفاظه، نصوصاً تفسيرية لنوعٍ من الوحي مغاير في طبيعته لوحي السنة، فإن الأحاديث التي بين أيدينا تكون في حقيقتها تفسيراً للتفسير.

فإذا أضفنا إلى ذلك ما هو معروف من أسباب وملابسات كثيرة أدت إلى الزيادة في جسد الحديث بالوضع والانتحال، واختلاف علماء الحديث بينهم في المعايير التي يصححون الأحاديث على أساسها، أدركنا تعقد حركة هذه النصوص في الواقع الإنساني الاجتماعي" (1).

المبحث الثاني:

نقد الطرح الحداثي المثار حول تدوين السنة النبوية

نقد دعوى: عدم اعتناء الصحابة بجمع الأحاديث وكتابتها

اقتضت الحكمة في ذلك الوقت إلى المسارعة في جمع القرآن الكريم في مصحف واحد، خشية ضياع شيء منه بموت جمهور القراء، أو فقدان جزءٍ من أصله المكتوب مع مرور الزمن.

أما الأحاديث النبوية فلم يكن المسلمون في فجر الإسلام بحاجة ماسة إلى جمعها وتدوينها، وقد دعا إلى ذلك عدم تكليفهم بحفظ ألفاظها أو التعبد بها (2).

وذلك بخلاف القرآن الكريم الذي تعبدنا الله تعالى بآياته وسوره في لفظه ومعناه، مما استدعى الاكتفاء بحفظ الصحابة للأحاديث النبوية في صدورهم وأفئدتهم، والاشتغال بتدوين وحي اللفظ والمعنى المتعبد به.

هذا وقد نهى الرسول –صلى الله عليه وسلم– صحابته الكرام عن كتابة الحديث النبوي خشية اختلاطه بالقرآن الكريم في أول الأمر قبل اشتهار القرآن لكل أحد، أو أن النهي نهي تنزيه لمن وثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة (3)، فقال –صلى الله عليه وسلم–: (لا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ) (4).

ومن هنا يمكن القول: أن النبي –صلى الله عليه وسلم– لم يُعن بكتابة سنته، بل اكتفى بحفظها في صدور صحابته كما حُفظ القرآن الكريم في أول الأمر (5)، ما جعل الصحابة –رضي الله عنهم– يهتمون في حفظ السنة في صدورهم ابتداءً.

والجدير بالذكر أنه لم يتفق للسنة النبوية في عهد الصحابة الكرام ما اتفق للقرآن الكريم، إذ القتل قد استحر بحفظة القرآن من الصحابة قبل أن يتلقاه التابعون، ولم يتفق أن استحر القتل بحفاظ السنة النبوية من الصحابة قبل أن يتلقاها التابعون (6).

ولما استجد الأمر ودعت الحاجة إلى جمع الأحاديث، والمحافظة عليها من الضياع والتباس الحق بالباطل أمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز –رحمه الله– بجمعها بصفة رسمية عامة، فكان ذلك بدأ التدوين العام للسُّنة (7).

---

(1) أبو زيد، **نقد الخطاب الديني**، ص126، 127.

(2) ينظر: أبو شهبة، **دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين**، ص198، 199.

(3) ينظر: النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ج9، ص130.

(4) أخرجه مسلم في **الجامع الصحيح**، كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، ج4، ص2298، برقم 72.

(5) ينظر: المعلمي، **الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة**، ص45.

(6) ينظر: المرجع السابق.

(7) ينظر: أبو شهبة، **دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين**، ص199.

هذا وقد كان لبعض الصحابة تدويناً شخصياً للسُّنة النبوية مما اعتمد عليه التدوين الرسمي بعد ذلك، فقد كانوا يكتبون الأحاديث في حياة النبي –صلى الله عليه وسلم–، في صحائف لهم، ومن ذلك:

1- صحيفة أبي بكر الصديق –رضي الله عنه–: فعن "أنس بن مالك: أن أبا بكر كتب له فرائضَ الصدقة الذي سَنَّهُ رسول الله –صلى الله عليه وسلم–" [1].

2- صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص –رضي الله عنهما–: وقد سماها بالصادقة، وقال عنها: "إن هذه الصحيفة الصادقة التي سمعتها من رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ليس بيني وبينه أحد" [2].

"وقد اشتملت على ألف حديث كما يقول ابن الأثير –رحمه الله–، ومحتواها محفوظ في مسند أحمد بن حنبل –رحمه الله–، حتى ليصح أن نصفها بأنها أصدق وثيقة تاريخية تُثبت كتابة الحديث على عهده صلوات الله عليه" [3].

ويدُل على اشتغال عبد الله بن عمرو –رضي الله عنهما– بكتابة صحيفته الصادقة قول أبي هريرة –رضي الله عنه–: "ما من أصحاب النبي –صلى الله عليه وسلم– أحد أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب"[4].

3- صحيفة سَمُرة بن جندب –رضي الله عنه–: وهي صحيفة كان قد جمع فيها أحاديث كثيرة، وقد ورثها ورواها عنه ابنه سليمان [5]، وقد قال عنها ابن سيرين –رحمه الله–: "في رسالة سمرة إلى بنيه علم كثير" [6].

4- صحيفة علي بن أبي طالب –رضي الله عنه–: وهي صحيفة تشتمل على "العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر" [7]، و"هناك دلالة قوية من نصوص الصحيفة على أنها كتبت في عهد رسول الله –صلى الله عليه وسلم–" [8].

5- صحيفة سعد بن عبادة –رضي الله عنه–: وقد ذكرها الإمام الترمذي –رحمه الله– في سننه، حين روى بسنده قول ربيعة: "أخبرني ابنٌ لسعد بن عبادة، قال: وجدنا في كتاب سعد أن النبي –صلى الله عليه وسلم– قضى باليمين مع الشاهد" [9].

6- كتاب معاذ بن جبل –رضي الله عنه–: فقد روى الحاكم –رحمه الله– بسنده إلى موسى بن طلحة، أنه قال: "عندنا كتاب معاذ بن جبل عن النبي –صلى الله عليه وسلم– أنه إنما أخذ الصدقة من الحنطة والشعير والزبيب والتمر" [10].

7- صحيفة جابر بن عبد الله –رضي الله عنه–: حيث كان "له منسك صغير في الحج أخرجه مسلم" [11].

---

(1) أخرجه الخطيب في **تقييد العلم**، ص108، برقم 159، وقال محقق الكتاب سعد عبد الغفار علي: "إسناده صحيح".

(2) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ج31، ص262.

(3) نجم، **تدوين السنة ومنزلتها**، ص37.

(4) أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب العلم، باب كتابة العلم، ج1، ص34، برقم 113.

(5) ينظر: نجم، **تدوين السنة ومنزلتها**، ص36.

(6) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج4، ص236، 237.

(7) أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب العلم، باب كتابة العلم، ج1، ص33، برقم 111.

(8) عبد المطلب، **كتابة السنة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة وأثرها في حفظ السنة النبوية**، ص17.

(9) أخرجه الترمذي في **السنن**، كتاب الأحكام، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد، ج3، ص619، برقم 1343، وقال: "حديثٌ حسنٌ غريبٌ"، وصححه محقق الجزء الثالث محمد فؤاد عبد الباقي.

(10) أخرجه الحاكم في **المستدرك على الصحيحين**، ج1، ص558، برقم 1457، وقال: "هذا حديثٌ قد احتج بجميع رواته، ولم يخرجاه.."، وقال الذهبي في التلخيص: "على شرطهما".

(11) الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ج1، ص36.

قلتُ: وما يلحظه الحداثيون من اهتمام الصحابة –رضي الله عنهم– بالقرآن الكريم أكثر من غيره، إنما هو من باب تقديم الأهم على المهم، فلا شك ولا ريب أن الوحي المتعبد بتلاوته، المنزل بألفاظ منزّله، أولى بالاهتمام والعناية عمن دونه في الصفة، فالمكانة العالية لها توابعها من الاهتمام والعناية التي توجب أخذ الحيطة والحذر.

أضف إلى ذلك: انتشار حفاظ السُنة من الصحابة –رضي الله عنهم– في الأمصار الذي تعذر معه إمكانية جمع السُنة النبوية، وحصرها في مؤلفٍ جامعٍ لها كما حصل مع القرآن الكريم.

وإن تدوينهم لما أمكنهم جمعه قد يكون سبباً لرد من بعدهم ما فاتهم في الجمع والتدوين لا سيما إذا كان المدون للسنة من أكابر الصحابة الذي عرف بملازمة الرسول –صلى الله عليه وسلم– كأبي بكر وعمر، ويَبعُد التوهم أن إماماً كالزهري –رحمه الله– أو البخاري –رحمه الله– أمكنه أن يجمع جميع السُنة في مصنفه، وذلك لبعد العهد، واتساع الرقعة، وموت الصحابة أو معظمهم، وتزايد عدد الحملة من التابعين ومن بعدهم تزايداً يجعل العقل يحكم لأول وهلة أن نحو الزهري لا يمكنه أن يقابلهم جميعاً، ولا أن يأخذ عنهم جميع ما حملوا [(1)].

ومما يقطع دابرَ المدعوّ أبي رية وافتراءَه على الصحابة الكرام –حين اتهمهم بأنهم لم يعنوا بأمر كتابة الحديث، ولا أن يكون لهم فيه كتاب محفوظ– أن عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– "أراد أن يكتب السُنن، فاستخار الله شهراً، فأصبح وقد عزم له، ثم قال: إني ذكرتُ قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتاباً؛ فأقبلوا عليه وتركوا كتابَ الله –عز وجل–" [(2)].

وخلاصة القول: أن الادعاء بأن الصحابة الكرام –رضوان الله عليهم– لم يخطر ببالهم الاعتناء بجمع السنة وتدوينها، ولم يلتفتوا لذلك، تُهمة ترد في وجه قائلها، مع نعته بالجهل أو سوء النية وخبث الطوية.

<u>نقد دعوى: إنكار حجية السُنة لعدم أمر الرسول –صلى الله عليه وسلم– بكتابتها</u>

مما يمتاز به الحداثيون استغلالهم للوقائع التاريخية على نحوٍ يدعمهم في إثارة الشبهات وتلفيق الاتهامات، فوجهوا تأخر تدوين السنة النبوية إلى إنكار حجيتها، ليغضوا بذلك الطرف عن الأسباب والدواعي لهذا الأمر.

ولقد أوضح السبب من أمر بجمع السنة النبوية، فحين "كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فاكتبه، –قال–: فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء" [(3)].

وعليه، يمكن القول: بأن وجود الرسول –صلى الله عليه وسلم– بين صحابته أسهم في عدم أمرهم بالكتابة، والاكتفاء بالنقل.

ويبين الحافظ ابن حجر –رحمه الله– وضع هذا العصر، وحيثيات زمنه التي يفهم من خلالها أحداثه، قائلاً ما نصه:

"اعلم علمني الله وإياك: أن آثار النبي –صلى الله عليه وسلم– لم تكن في عصر أصحابه وكبار تبعهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة لأمرين، **أحدهما:** إنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما ثبت في صحيح مسلم، خشية أن يختلط بعض ذلك

---

(1) ينظر: عبد الخالق، **الرد على من ينكر حجية السنة**، ص473.

(2) أخرجه الخطيب في **تقييد العلم**، ص50، برقم 68، وقال محقق الكتاب سعد عبد الغفار علي: "إسناده صحيح".

(3) أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، ج1، ص31.

بالقرآن العظيم، **وثانيهما:** لسعة حفظهم، وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار" [(1)].

فبين الحافظ ابن حجر –رحمه الله– أن الزمن قد حدد المصلحة، وأن كل وقتٍ له ظروفه وما يناسبه، مما أوضح عدم ارتباط تأخر التدوين أو عدم الأمر بالكتابة بحجية السُّنة النبوية.

وما ادعاه المدعو محمد توفيق صدقي من أن تدوين السُّنة في صدر التشريع يصونها من العبث والتبديل، والخطأ والنسيان، يرده بيان الحافظ ابن حجر –رحمه الله– بأن سعة حفظ الصحابة –رضي الله عنهم–، وسيلان أذهانهم، وقوة ذاكرتهم، كان سبباً من أسباب ترك تدوين السنة النبوية تدويناً كلياً شاملاً في عصر الصحابة وكبار التابعين.

ويرده كذلك "أن أنس بن مالك –رضي الله عنه– حدَّث بحديثٍ عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فقال رجل: أنت سمعته من رسول الله –صلى الله عليه وسلم–؟، فغضب غضباً شديداً، وقال: والله ما كل ما نحدثكم به سمعناه من رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، ولكن كان يحدث بعضنا بعضاً، ولا يتهم بعضنا بعضاً" [(2)].

فدل ذلك على تحديث الصحابة –رضي الله عنهم– بعضهم بعضاً، دون الاعتماد على أصلٍ مكتوبٍ في ذلك يُثبت حجية السنة النبوية، كما دل ذلك على عدم اتهام الصحابة –رضي الله عنهم– لبعضهم بالتفريط في صيانة السنة النبوية من العبث والخطأ وما شابه، رغم نقلها الشفاهي، وعدم جمعها وتدوينها في بداية الأمر.

وأما ما قاله المدعو محمد توفيق صدقي المذكور نصاً في شبهته: "لو كانت السنة واجبة في الدين لأمروا أن يعاملوها معاملة القرآن"، فنقول بدايةً: أن الصحابة –رضوان الله عليهم– قد أمرهم الرسول –صلى الله عليه وسلم– أن يعاملوا السنة النبوية معاملتهم القرآن الكريم، فقال –صلى الله عليه وسلم– لصحابته: "صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي" [(3)]، وقال –صلى الله عليه وسلم–: "خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ" [(4)]، ولقد أمرهم الله تعالى بذلك، فقال سبحانه: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [(5)]، بل جاء إفراد أوامره –صلى الله عليه وسلم– بالاتباع، حين أمر الله الأمة بالطاعة المطلقة له –صلى الله عليه وسلم–.

ولقد اهتم الصحابة –رضي الله عنهم– بالسنة النبوية اهتمامهم بالقرآن الكريم في تطلبها، والسؤال عنها للعلم والعمل بها، والأمثلة على ذلك لا تستقصى، ومن ذلك: أنه قد "جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله تعالى شيء, وما علمت لك في سنة نبي الله –صلى الله عليه وسلم– شيئاً، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟، فقام محمد بن مسلمة، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها أبو بكر.." [(6)].

---

(1) ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج1، ص6.

(2) أخرجه الحاكم في **المستدرك على الصحيحين**، ج3، ص665، برقم 6458، وقال محقق الكتاب مصطفى عبد القادر: "حذفه الذهبي في التلخيص".

(3) أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، ج8، ص9، برقم 6008.

(4) أخرجه مسلم في **الجامع الصحيح**، كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً، وبيان قوله –صلى الله عليه وسلم–: (لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ)، ج2، ص٩٤٣، برقم 1297؛ والبيهقي في **السنن الكبرى**، ج5، ص204، برقم 9524، واللفظ له.

(5) سورة آل عمران، آية: 31.

(6) أخرجه أبو داود في **السنن**، كتاب الفرائض، باب في الجدة، ج4، ص521، برقم 2894، وصححه الأرنؤوط بقوله: "حديث صحيح".

قلتُ: وما اختلف في تعامل الصحابة مع القرآن الكريم عن السنة النبوية ما هو إلا نتاج لفروقٍ بينهما ابتداءً، الأمر الذي تبعه اختلافاً في التعامل معهما، فلم يتوفر للسنة النبوية ما للقرآن الكريم في بعض خصائصه.

فلم يجمعوا السنة النبوية في موضعٍ واحدٍ كما فعلوا مع القرآن الكريم، لأن "المقصود بالحديث هو المعنى، ولا يتعلق في الغالب حكم بالمبنى، بخلاف القرآن، فإن لألفاظه مدخلاً في الإعجاز، فلا يجوز إبدال لفظٍ منه بلفظٍ آخر، ولو كان مرادفاً له، خشية النسيان مع طول الزمان، فوجب أن يُقيد بالكتابة، ولا يُكتفى فيه بالحفظ" (1).

وعليه فالمقصود من القرآن الكريم في نزوله وبلاغه يختلف عن مقصود السنة النبوية في نزولها وبلاغها، فالأول: يحصل مقصوده في لفظه ومعناه، والثاني: يحصل مقصوده في فهم معناه حال الأداء والعمل.

أضف إلى ذلك: أن القرآن الكريم هو الأساس الذي قامت عليه السُنة، وأن السنة النبوية قد جاءت مبينة للقرآن، وشارحة لأحكامه، فمجيئها بتفاصيل الأحكام أسهم بالضرورة في ضخامتها، وكبر حجمها، في الوقت الذي قل فيه الكُتَّاب وأدوات الكتابة، ما أدى إلى عدم عناية الصحابة –رضي الله عنهم– بالجمع، وعدم أمرهم بذلك.

نقد دعوى: إثبات ظنية السُنة بجملتها لتأخر تدوينها

يوجه الحداثيون طعوناتهم على السُنة النبوية، فأثبتوا من خلال تأخر تدوينها إفادتها جملة للثبوت الظني الذي يُبرهن على عدم القطع بصحتها، فإن ظني الثبوت –في زعمهم– لا يصح الاحتجاج به، فتعلق عندهم تأخر التدوين وانتقالها شفاهة بإفادتها للظن مما أوقعها في العبث الذي لا يُقطع معه بصحتها وثبوتها.

قلتُ: وهذا إن دل فإنما يدل على سذاجةٍ في الرأي وضحالةٍ في الفكر، فإن الحديث النبوي باعتبار عدد طرق نقله إلى وصوله لمدوني السنة النبوية، ينقسم إلى متواتر: يفيد العلم اليقيني القطعي، وإلى آحاد: يفيد العلم الظني، فالقول بإفادة السنة بجملتها: العلم الظني، لتأخر تدوينها، ما هو إلا وهم بني عليه جهالات.

وتجدر الإشارة إلى أن إفادة خبر الآحاد للعلم الظني –إن قلنا بذلك–: ليس اتهاماً لناقل الخبر، بل قد يكون راويه في العدالة والضبط ما للمتواتر، وإنما أفاد ذلك: لقلة الرواة أو أنهم معرضون للوهم والخطأ مهما بلغوا في العدالة والضبط لبشريتهم، فإذا كثر عدد الرواة وبلغ حد التواتر: انتفى عن الخبر احتمال الوهم والخطأ في رواته، لوجود الجماعة الناقلة له، ولهذا فإن إفادة خبر الآحاد للعلم الظني إنما هي إفادة عقلية وليست حتمية.

وهذا تخريجٌ مناسبٌ لما "ذكره بعض الأصوليين من المعتزلة وغيرهم من أتباع المذاهب من أن حديث الآحاد لا يفيد العلم، وإنما يفيد العلم الظني، فهذا مخالفٌ لطريقة السلف الصالح، بل نقول: يفيد العلم، ولا نقول: يفيد العلم الظني، أو العلم اليقيني"، "فإفادة السُنة للعلم يُشترط له ثبوت السنة، فإذا ثبتت السنة أفادت العلم، وأفادت العمل أيضاً بعد ذلك" (2).

والثبوتُ لا يُشترط له التواتر، ولم يقل أحدٌ من المحدثين بضرورة تواتر الخبر لقبوله والعمل به في العقيدة الإسلامية أو الأحكام الشرعية على حدٍ سواء.

وعلى ذلك، فإن تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد –في الحقيقة– هو تقسيمٌ حادثٌ لم يكن عليه المحدثون، بل يُعد هذا التقسيم مدخلاً لرفض السنة النبوية الكثيرة، والتشكيك في صحتها ونسبتها لرسول الله –صلى الله عليه وسلم–.

(1) طاهر، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، ج1، ص45.

(2) آل الشيخ، **اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية**، ج2، ص562.

ويكفينا القول بأن الصحابة –رضي الله عنهم– قد تناقلوا الأحكام الشرعية وعملوا بها بأخبار آحادهم في وجود النبي –صلى الله عليه وسلم– بين ظهرانيهم، وقد أقرهم على ذلك، وحادثة تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة المشرفة شاهدة على ذلك.

ويرد عدم القطع بصحة السنة لتأخر تدوينها، ما أفاد –عندهم– ظنية ثبوتها: أن عبد الله بن عمرو –رضي الله عنهما– قال: "كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: إنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، ورسول الله –صلى الله عليه وسلم– بشر، يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فقال: (اكْتُبْ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا خَرَجَ مِنِّي إِلَّا حَقٌّ)" [(1)].

فكيف يصح اعتقاد ظنية السنة النبوية وعدم القطع بصحتها جملة بالرغم من تدوين بعضها في زمنها الأول، على مرأى ومسمع من قائلها رسول الله –صلى الله عليه وسلم–؟!.

هذا وإن قبول المحدثين لرواية العدل رغم إفادتها الظن لعدم عصمة صاحبها لا يتعارض مع الشرع الحنيف الذي قد تعبدنا بالظن في الفروع، ولم يكلفنا بتلمس سبيل اليقين في كل حكمٍ من الأحكام لما في ذلك من الحرج والتعذر، وذلك لقول الله: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا)[(2)]، على أن الناقلين والحاملين للحجة إذا بلغوا حد التواتر أفادنا نقلهم اليقين كالعصمة، وإن لم يكن مكتوباً [(3)].

أضف إلى ذلك: أن القطع بثبوت القرآن الكريم إنما حصل بالتواتر اللفظي له، ولم تسهم الكتابة في قطعية القرآن الكريم، لإفادتها الظن في ذاتها، لاحتمال التغيير أو الخطأ أو عدم وجود إثبات يُبرهن على نسبتها للكاتب، ولأن "الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور، لا على حفظ المصاحف والكتب" [(4)].

وخلاصة القول: أن القطع بالثبوت ليس من لوازم الحجية، وكل ما يقال في حُجية خبر الواحد في الاعتقاد والعمل، فإنه يصلح أن يكون برهاناً لإبطال مزاعم الحداثيين في هذه الناحية، والله أعلم.

<u>نقد دعوى: إنكار حجية السنة للآثار الناهية عن كتابتها</u>

استغل الحداثيون ومن قبلهم بعض الأحاديث النبوية التي تنهى عن كتابة السُنة لينكروا من خلالها حجيتها، دون النظر للأسباب والدواعي التي كانت سبباً في نهي رسول الله ﷺ، أو محاولة فهم الآثار الناهية عن الكتابة وفق السياق التاريخي لها.

ونقول متسائلين: كيف تفهمون أحاديث الإذن في الكتابة؟!، فإنه "قد صح عن النبي ﷺ النهي عن الكتابة، والإذن فيها، والإذن متأخر، فيكون ناسخاً لحديث النهي، فإن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال في غزاة الفتح: "(اكْتُبُوا لأَبِي شَاه)" [(5)]، وأذن لعبد الله بن عمرو في الكتابة، وحديثه متأخر عن النهي، لأنه لم يزل يكتب، ومات وعنده كتابه..

ولو كان النهي عن الكتاب متأخراً لمحاها عبد الله لأمر النبي ﷺ بمحو من كتب عنه غير القرآن، فلما لم يمحها وأثبتها دل على أن الإذن في الكتابة متأخر عن النهي عنها، وهذا واضح..، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال لهم في مرض موته: "(ائْتُونِي بِالْكَتِفِ وَالدَّوَاةِ –أَوِ اللَّوْحِ وَالدَّوَاةِ– أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا)" [(6)]، وهذا إنما كان يكون كتابة كلامه بأمره وإذنه.

(1) أخرجه أحمد في **المسند**، ج6، ص68، 69، برقم 6510، وصححه العلامة أحمد شاكر –رحمه الله– بقوله: "إسناده صحيح".

(2) سورة البقرة، آية: 286.

(3) ينظر: عبد الخالق، **حجية السنة**، ص401.

(4) ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج1، ص6.

(5) أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب في اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة، ج3، ص125، برقم 2434.

(6) أخرجه مسلم في **الجامع الصحيح**، كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه، ج3، ص259، برقم 1637.

وإنما نهى النبي –صلى الله عليه وسلم– عن كتابة غير القرآن في أول الإسلام، لئلا يختلط القرآن بغيره، فلما علم القرآن وتميز وأفرد بالضبط والحفظ، وأمنت عليه مفسدة الاختلاط، أذن في الكتابة، وقد قال بعضهم: إنما النهي عن كتابة مخصوصة، وهي أن يجمع بين كتابة الحديث والقرآن في صحيفة واحدة خشية الالتباس..، وقد وقع الاتفاق على جواز الكتابة وإبقائها، ولولا الكتابة لم يكن بين أيدينا اليوم من السنة إلا أقل القليل" (1)، وقد بين الحافظ ابن حجر –رحمه الله– أن "الأمر استقر والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم، بل على استحبابه، بل لا يبعد وجوبه على من خشي النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم" (2).

قلتُ: وإذا كانت الكتابة تتوقف الحجة عليها، فإن القرآن الكريم الذي هو كلام الله تعالى لم ينزل به جبريل –عليه السلام– من السماء مكتوباً، وإنما نزل القرآن مفرقاً حسب الوقائع على مدار ثلاثٍ وعشرين سنة، ومع ذلك قامت به الحجة وأعجز البشرية.

وإذا كان الحداثيون يُصلون الصلوات المكتوبة وفق هيئتها الواردة في الشرع، فإن صلاتهم إقرارٌ منهم على حجية السنة النبوية، حيث لا يُهتدى إلى كيفية الأداء إلا بالرجوع إلى السُّنة، "ولم يَثبت أنه –صلى الله عليه وسلم– قد أمر بكتابة كيفيتها التي شرحها بفعله وقوله، ولو كانت الكتابة من لوازم الحجية لما جاز أن يترك النبي –صلى الله عليه وسلم– هذا الأمر الخطير" (3).

وأقول: إن النص الشفاهي السماعي أبْيَن في الحجة من المكتوب، لأن الكتابة يتوقف اعتمادها على إثبات نسبة المكتوب إلى كاتبه، وإذا قَبِلنا صحة نسبة المكتوب إلى الكاتب بإقرار العلماء وإثباتهم، فمن باب أولى أن نقبل النقل الشفاهي لِمَا لم يدون من السنة النبوية في زمن الرسول –صلى الله عليه وسلم– الذي نقله العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه.

قال الحافظ ابن حجر –رحمه الله–: "وأقول: شرط قيام الحجة بالمكاتبة أن يكون الكتاب مختوماً، وحامله مؤتمناً، والمكتوب إليه يعرف خط الشيخ، إلى غير ذلك من الشروط الدافعة لتوهم التغيير، والله أعلم" (4).

ومما يبين تهافت محمد صدقي في دعواه بأن "الإسلام هو القرآن وحده": هو يقيننا بعدم تلازم النهي عن الكتابة في بدء التشريع بحجية السُّنة ابتداءً، ويدل على هذا ما رواه أبو هريرة، قال: "كان رجل من الأنصار يجلس إلى النبي –صلى الله عليه وسلم–، فيسمع من النبي –صلى الله عليه وسلم– الحديث فيعجبه ولا يحفظه، فشكا ذلك إلى النبي –صلى الله عليه وسلم–، فقال: يا رسول الله إني أسمع منك الحديث فيعجبني ولا أحفظه، فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: (اسْتَعِنْ بِيَمِينِكَ)، وأومأ بيده للخط" (5).

فلو كانت الآثار الناهية عن الكتابة دالة على إنكار حجية السُّنة لما أرشده –صلى الله عليه وسلم– إلى كتابة الحديث، ولأرشده إلى الاهتمام بالقرآن وحده، وعليه فقد دل إرشاده –صلى الله عليه وسلم– على ضرورة الاهتمام بالسُّنة، لحجيتها ومنزلتها.

(1) ابن القيم، **تهذيب السنن**، ص1777–1780.

(2) ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج1، ص204.

(3) عبد الخالق، **حجية السنة**، ص400.

(4) ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج1، ص155.

(5) أخرجه الترمذي في **السنن**، كتاب العلم، باب ما جاء في الرخصة فيه، ج5، ص39، برقم 2666، وقال: "وفي الباب عن عبد الله بن عمرو: هذا حديثٌ إسناده ليس بذلك القائم، وسمعت محمد بن إسماعيل، يقول: الخليل بن مرة منكر الحديث"، وضعفه محقق الجزء الخامس إبراهيم عطوة عوض.

ولو كانت الآثار الناهية عن الكتابة دالة على إنكار حجية السُنة، لما حث النبي –صلوات الله وسلامه عليه– صحابته الكرام –رضوان الله عليهم– على تبليغ ما يسمعون منه إلى من بعدهم، جيلاً بعد جيل إلى قيام الساعة؛ ومن ذلك ما جاء عن ابن عباس –رضي الله عنهما–، قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: "(تَسْمَعُونَ، وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْكُمْ)" (1).

وإن الناظر في عصر النبي –صلى الله عليه وسلم–، وعصر صحابته –رضي الله عنهم–، ليتضح له علة النهي في كتابة غير القرآن الكريم، فعندما جمع زيد بن ثابت –رضي الله عنه– المصحف، بتكليفٍ من أبي بكر –رضي الله عنه–، قال: "فقمتُ فتتبعتُ القرآن، أجمعه من الرقاع والأكتاف، والعسب وصدور الرجال" (2)، وفي رواية: "..واللخاف" (3).

"فإذا كان القرآن الكريم على عظيم مكانته لم يجد الصحابة –رضي الله عنهم– ما يكتبونه عليه إلا هذه الأشياء، وهي كما ترى قطع صغيرة مفرقة، فأنى تتسع لغير القرآن، ولو كتب معه شيء والحالة هذه فهو أدعى أن يختلط معه غيره، وإذا كان الأصل في الشريعة التيسير..، فلم يكن في وسع الصحابة –رضي الله عنهم– إلا هذا" (4).

بل إن قاصم ظهر دعوى الحداثيين هو ما أخبر به ذو النورين عثمان بن عفان –رضي الله عنه– بقوله: "كنا نكون عند النبي –صلى الله عليه وسلم– فنسمع منه الحديث، فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه"(5)، بل وصوا أتباعهم بمذاكرة الحديث.

ويبين الإمام الرامهرمزي –رحمه الله– كراهيةَ كتابة الحديث في صدر الإسلام، فيقول ما نصه: "وإنما كره الكِتابَ من كره من الصدر الأول: لقرب العهد، وتقارب الإسناد، ولئلا يعتمده الكاتب فيهمله، أو يرغب عن تحفظه والعمل به.

فأما والوقت متباعد، والإسناد غير متقارب، والطرق مختلفة، والنقلة متشابهون، وآفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون: فإن تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى، والدليل على وجوبه أقوى" (6).

كما بين الإمام الخطيب البغدادي –رحمه الله– سبب كراهية الصدر الأول للكتاب، والنهي عن اتخاذ الكتب القديمة، وعن كَتْب العلم في صدر الإسلام بعبارةٍ وجيزة، فقال ما نصه: "فقد ثبت أن كراهة من كره الكتاب من الصدر الأول: إنما هي لئلا يُضاهى بكتاب الله تعالى غيرُه, أو يُشتغل عن القرآن بسواه، ونُهي عن الكتب القديمة أن تتخذ: لأنه لا يُعرف حقُّها من باطلها وصحيحُها من فاسدها, مع أن القرآن كفى منها وصار مهيمناً عليها.

ونُهي عن كَتْبِ العلم في صدر الإسلام وَجَدْتُهُ: لقلة الفقهاء في ذلك الوقت, والمميزين بين الوحي وغيرِه, لأن أكثر الأعرابِ لم يكونوا فَقِهوا في الدين ولا جالسوا العلماءَ العارفين, فلم يُؤمَن أن يُلحِقوا ما يجدون من الصحف بالقرآن, ويعتقدوا أن ما اشتملت عليه كلامُ الرحمن" (7).

---

(1) أخرجه أبو داود في **السنن**، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، ج5، ص500، برقم 3659، وصححه الأرنؤوط بقوله: "إسناده صحيح".

(2) أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ) [التوبة: 128] من الرأفة، ج6، ص71، برقم 4679.

(3) أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، ج6، ص183، برقم 4986.

(4) حميد، **كتابة الحديث بين النهي والإذن**، ص58.

(5) أخرجه الخطيب في **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ج2، ص363، 364، برقم 466، وقال محقق الكتاب د. محمد عجاج الخطيب: "روى نحوه أبو يعلى الموصلي، وفيه يزيد الرقاشي ضعيف..".

(6) الرامهرمزي، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، ص386.

(7) الخطيب، **تقييد العلم**، ص61.

وعليه، فإننا نقول لهؤلاء الحداثيين: إنما تحصل صيانة الحجة بإتقان الحامل لها وعدالته، ونقلها إلى مثله على أي وجه كان حملها، بل إننا نخاطبكم على طريقتكم لنصحح فهمكم، قائلين: لو كانت الكتابة هي الأصل في الحجية، وأساسها الضامن من التحريف، وكان اعتماد الأمة لسنته –صلى الله عليه وسلم– متوقف على الأمر بكتابتها: لما ترك النبي –صلى الله عليه وسلم– ذلك، ولأمر الصحابة –رضي الله عنهم– بتدوينها، وأوجب ذلك عليهم.

ولعل الحكمة في أمره –صلى الله عليه وسلم– بكتابة القرآن الكريم، والاهتمام به في صدر التشريع دون السنة النبوية هي: بيان ترتيب سور القرآن وآياته، ولكونه المعجزة الباقية، فتكون للمتأخرين دليلاً ساطعاً على نبوته، ولكونه أساس الشريعة الإسلامية، ولكونه قد تعبدنا الله تعالى بتلاوة لفظه في الصلاة وغيرها، وعليه كان الحرص على كتابته ليتأكد عند الناس ثبوته تمام التأكيد، ولما لم تكن السُّنة بهذه المثابة: لم يعطها الشارع هذه العناية وهذا الاهتمام [1].

وخلاصة القول: أننا لا ننكر أن الكتابة طريق من طرق إثبات الحجية بشرطه، وأنها وسيلة من وسائل حفظ العلم، ولكن لا تنفرد إثبات الحجة بها وحدها، بل إن الكتابة في ذاتها لا يُحتج بها أو يُعتد بوجودها من غير اقترانها بما يُثبتها، لأن الأمر إذا تطرق إليه الاحتمال في ذاته أفاد الظن لا اليقين.

<u>نقد دعوى: الجزم بعدم تنفيذ أمر عمر بن عبد العزيز لأبي بكر بن حزم بكتابة الحديث</u>

ينبعث المدعو أبو رية من افترائه لما توهمه من عدم عناية المسلمين الأول بالحديث النبوي الشريف إلى القول بأن الخليفة عمر بن عبد العزيز –رحمه الله– لما توفاه الله تعالى انصرف ابن حزم عن الأمر بالكتابة، وقوله بهذا الهراء إنما خرج نتيجةً لأحكامٍ مسبقةٍ انطلق من خلالها، لينتقل منها إلى القطع بظنونه وتوهماته التي بنى عليها.

فبعد أن نقل تشكيك المستشرقين في تنفيذ الأمر، فتحت عينه على الجزم بعدم تمام الأمر ونفاذه، قائلاً: "لا داع إلى هذا الشك، فالخبر يروي لنا أن عمر أمر، ولم يروِ لنا أن الجمع تم".

وبهذا يؤكد أبو رية وغيره أن الحداثيين قد بدأوا طريقهم من حيث انتهى المستشرقون، فساروا في ركابهم، وبنوا على نتائجهم.

ونقول متسائلين: لم لا يكون الأمر على خلاف ما افتريتموه، فيظن بهم –فضلا عن الاعتقاد فيهم– أنهم سارعوا إلى جمع الأحاديث وتدوينها، لاسيما أنهم يعلمون أن السنة النبوية هي الأصل الثاني من أصول التشريع، وأنهم حينما يقومون بجمعها وتدوينها وتنقيتها مما علق بها إنما يقومون بواجب ديني كريم [2].

ونقول: أن ما ورد في أمر الخليفة الراشد عمر بن العزيز –رحمه الله– قد صدَّق على نفاذه علماء الأمة، ومن ذلك قول الإمام الزرقاني –رحمه الله– ما نصه: "كان عمر بن عبد العزيز.. يكتب إلى أبي بكر بن حزم أن يجمع السنن، ويكتب بها إليه، فتوفي عمر وقد كتب ابن حزم كتباً قبل أن يبعث بها إليه" [3]، وهذا ينقض افتراء أبي رية من أساسه.

<u>نقد دعوى: بدء التدوين كرد فعل لمواجهة القيم المخالفة للإسلام</u>

إن هذه الدعوى لا تخلو من احتمالين، الأول: أن هجمة القيم الكسروية وسعي حامليها إلى هيمنتها على المجتمع قد شجع علماء الإسلام على كتابة السُّنة المشتملة على أقوال وأفعال وتقريرات وصفات النبي –صلى الله عليه وسلم–.

(1) ينظر: عبد الخالق، **حجية السنة**، ص422، 423.

(2) ينظر: أبو شهبة، **دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين**، ص202.

(3) الزرقاني، **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**، ج1، ص65.

وأما الاحتمال الثاني: أن مدوني السنة النبوية قد اختلقوا الأحاديث، ونسبوها زوراً وبهتاناً للرسول –صلى الله عليه وسلم–، لرد هجمة القيم الكسروية، ومواجهة النفوذ الفارسي.

والحقيقة أن المدعو محمد الجابري قد انطلق من الاحتمال الأول ليصل به إلى الثاني في صفاقةٍ بادية، كما سيتضح لك أخي القارئ في نقدنا لدعواه اللاحقة.

وأقول رداً على دعواه: أنه كان المعتمد في صدر الإسلام التلقي السماعي للحديث النبوي، ونقله مشافهة، ومع هذا فقد بدأت كتابة السنة النبوية في عهد رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، ولا أدل على ذلك من جزم أبي هريرة –رضي الله عنه– وشهادته لعبد الله بن عمرو –رضي الله عنهما– بأنه كان يكثر كتابة الحديث من سماعه المباشر، فضلاً عن الصحائف التي دونها الصحابة –رضي الله عنهم– في عهد رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وبعد وفاته، وقد أشرنا إليها فيما سبق.

ولما بدأت ملكة الحفظ تضعف، والوضع في السنة يكثر، عمد أئمة الدين إلى تدوين السنة النبوية تدويناً كلياً بشكلٍ رسمي، حفاظاً عليها من الضياع من جهة، وحمايتها من الاختلاق والكذب من جهةٍ أخرى.

<u>نقد دعوى: بدء وضع الأحاديث المختلقة مع بداية عصر التدوين</u>

فانطلاقاً من توهم المدعو محمد الجابري في دعواه السابقة، ادعى أن ماورد من الأدعية في باب الآداب لم يكن معروفاً زمن النبي –صلى الله عليه وسلم– وصحابته، ونحن نسأله عن حال النبي –صلى الله عليه وسلم– وطريقته في ذلك، كيف كانت؟!.

ونقول: إن الصحابة –رضوان الله عليهم– قد تجسدت السُّنة في أفعالهم، فقد "أتى علي –رضي الله عنه– على باب الرحبة فشرب قائماً، فقال: إن ناساً يكره أحدهم أن يشرب وهو قائم، وإني رأيت النبي –صلى الله عليه وسلم– فعل كما رأيتموني فعلت"[(1)].

فالآداب الإسلامية لم ترد إلينا في مروياتٍ عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فحسب، وإنما وردت إلينا كذلك في تسجيل الصحابة لها في مروياتهم وأحوالهم، وذلك عبر معايشتهم وصحبتهم للرسول –صلى الله عليها وسلم–، التي حُرمت منها أيُها الجابري، وعوضت حِرمانك بافتراءاتك، فالصحابة نطقوا عن علمٍ وهداية، وأنت نطقت عن جهلٍ وغواية.

<u>نقد دعوى: الاستدلال بسلسلة الإسناد على ضعف نسبة الحديث للرسول –صلى الله عليه وسلم–!!</u>

قرر المدعو جورج طرابيشي أن خضوع الرواية لقانون المسافة الزمنية قد أضعف نسبتها للرسول –صلى الله عليه وسلم–، فقد كان ذلك –في زعمه– سبباً في الاختلاق والكذب للأحاديث، ونسبتها زوراً لرسول الله –صلى الله عليه وسلم–**!!**.

والحقيقة أن الجهل بالإسناد وقيمته، وعدم معرفة الضوابط –التي بتوافرها يُقبل الحديث– ليُفرِزَ طواماً، يحسبها الجاهل تحريراً وتدقيقاً وتنقيحاً لتراث الأمة المسلمة، نطق به المفكرون المتحررون من التقليد.

والعجيب أن قانون المسافة الزمنية –في زعمه–، الذي يعبر عنه علماء الإسلام بالإسناد، قد صوره الحداثيون مثلبة في محاولةٍ منهم لقلب الحقائق، وإظهار المزايا في ثوب العيوب، إذ أنهم قد وطنوا أنفسهم، ووجهوا عقولهم إلى نزع الثقة من السنة النبوية كمصدر تشريعي لدى المسلمين، وإلى كيفية إيجاد الأدلة والشواهد، لتقوية ادعائهم، وجبر هذيانهم.

فنقول: لو أن المحدثين قد اكتفوا بذكر السند في قبولهم الخبر، لجاز لنا قبول طرح طرابيشي حول تأخر التدوين الذي استدعى الجامع لروايات السُّنة إلى ذكر سلسلة من الرواة للوصول إلى خبر النبي –صلى الله عليه وسلم–.

(1) أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب الأشربة، باب الشرب قائماً، ج7، ص110، برقم 5615.

إلا أن وجود الإسناد عند المحدثين هو بداية الطريق، وأول خطوةٍ في إثبات متن الحديث للرسول -صلى الله عليه وسلم-، فعمل المحدثين والحفاظ يبدأ مع رؤيتهم أو سماعهم للإسناد، فهم لا يكتفون بذكر السند إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وإنما يبحثون في السند ورواته، فإذا وجدوا في السند إرسالاً أو تعليقاً أو انقطاعاً أو إعضالاً حكموا عليه بالضعف، فيقولون مثلاً: هذا حديثٌ مرسلٌ، أو: حديثٌ ضعيفٌ، لانقطاع سنده.. إلخ.

وكذلك إذا وجدوا في راوٍ من رواة الحديث ما يطعن في عدالته، ككذب أو تهمة بالكذب أو فسق أو بدعة أو جهالة عين، حكموا عليه بالضعف بدرجاته، ونعتوا حديثه بما يستحقه، فحديث الكذاب موضوع، وحديث المتهم بالكذب متروك، وحديث الفاسق والمبتدع منكر، وحديث المجهول عينه ضعيف.

أو وجدوا في راوٍ من رواة الحديث ما يطعن في ضبطه، كغفلة أو فُحش غلط، أو سوء حفظ، أو كثرة أوهام، أو مخالفة ثقات، حكموا على حديثه بالضعف، ونعتوه بما يستحقه.

فإذا خلا سند الحديث يا طرابيشي من السقط فيه، والطعن في راويه، وانتفى عنه الشذوذ والعلل القادحة، يكون الحديث قد توفر في إسناده شروط القبول، الواجب توافرها فيه للأخذ والاحتجاج به، وعليه فإن مدار قبول الرواية على توفر العدالة والضبط للراوي، واتصال السند، وسلامته والمتن من الشذوذ والعلة.

علماً بأن أمة الإسلام قد تميزت عن غيرها بخصيصة الإسناد، فهو مبعث فخرٍ واعتزازٍ لها من بين الأمم، فالإسناد بضوابطه هو في مفهوم علماء الإسلام بمثابة التوثيق التاريخي للنص، وإثباته لقائله، فالإسناد المتصل من أهم الوسائل المحققة لضمان سلامة الخبر، وربطه بالمروي عنه برباطٍ وثيق، ويكفينا القول: أن "الإسناد كان لأجل أن لا يدخل في الدين ما ليس منه، لا لأجل أن يخرج به من الدين ما كان منه" [(1)].

(1) البنوري، **معارف السنن شرح سنن الترمذي**، ج6، ص380.

نقد دعوى: التشكيك في خبر الآحاد والمتواتر!!

في ضمن الحملة الممنهجة للتشكيك في حجية السنة النبوية، خرج المدعو جورج طرابيشي مشككاً في صدق الأخبار وصحتها، سواء بلغت حد التواتر أو الآحاد، إلا أن خبر الواحد عنده قد شكك فيه أكثر من غيره، وقد ادعى "أن تواتر الأخبار كافٍ بذاته للدلالة على صدقها، فليس يتعذر أن يقع التواتر حتى في الكذب".

قلتُ: وعلى اختلاف العلماء حول إفادة خبر الواحد للعلم أو الظن إلا أنهم قالوا: "يجب العمل به في الفتوى والشهادة إجماعاً، وكذا سائر الأمور الدينية، قيل سمعاً، وقيل عقلاً" (1).

لأن "المعتبر في الأسباب والبراءة وكل ما ترتبت عليه الأحكام: العلمُ، ولما تعذر أو تعسر في أكثر ذلك أقيم الظن مقامه لقربه منه..، وبقي الشك على أصل الإلغاء، إلا أن يدل دليل خاص على ترتب حكمٍ عليه" (2).

وإن طرح طرابيشي للخبر البالغ حد التواتر يتعارض مع العلم بحقيقته، وهذا يُحتم علينا أن نخبره هو وأمثاله بحقيقة الخبر المتواتر، فنقول: "اعلم: أن المتواتر ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة، بأن يكونوا جمعاً لا يمكن تواطؤهم على الكذب على مثلهم، من أوله إلى آخره، ولذا كان مقيداً للعلم الضروري، وهو الذي يضطر إليه الإنسان بحيث لا يمكنه دفعه، ويجب العمل به من غير بحثٍ عن رجاله، ولا يُعتبر فيه عددٌ معينٌ في الأصح" (3).

"بل قرر علماءُ الحديث القدماء والمحدثون أن الحديث المتواتر ليس من مباحث الإسناد، حتى يتطرق إليه الضعف، فالضعف يتطرق إلى خبر الواحد، لأن البحث في الآحاد يدور على السند من حيث الصحة والضعف..، فالتواتر إحدى صفات الحديث الصحيح، وليس العكس" (4).

نقد دعوى: التشكيك في السنة النبوية لوجود الضعيف فيها

وفي جهد الحداثيين المستميت لإنكار حجية السنة، نجدهم يسلطون الضوء دائماً على وجود الضعيف فيها، ليثبتوا من خلال ذلك عدم دخولها في موعود الله الذي تكفل بنزول الذكر وحفظه.

قلتُ: وعلى اختلاف العلماء في دخول السنة النبوية مع القرآن الكريم في المراد بالذكر، إلا أن "الذكر يتناول السنة بمعناه إن لم يتناولها بلفظه، بل يتناول العربية وكل ما يتوقف عليه معرفة الحق، فإن المقصود من حفظ القرآن أن تبقى الحجة قائمة والهداية دائمة إلى يوم القيامة" (5).

بل إن حِفظ الله تعالى لذكره الذي أنزله على نبيه –صلى الله عليه وسلم– لم يقف على حفظ اللفظ دون المعنى، وإنما تناول تقييضه لهذه الأمة من العلماء الربانيين، ليدافعوا عن دينه، ويدفعوا عن أحكامه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–: "ولكن هذه الأمة حفظ الله لها ما أنزله، كما قال تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)، فما في تفسير القرآن أو نقل الحديث أو تفسيره من غلط: فإن الله يقيم له من الأمة من يبينه، ويذكر الدليل على غلط الغالط وكذب الكاذب، فإن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة" (1).

---

(1) السبكي، **جمع الجوامع في أصول الفقه**، ص66.

(2) المقري، **القواعد**، القاعدة السادسة والستون، ص289.

(3) القاسمي، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، ص146.

(4) المعهد العالمي للفكر الإسلامي، **السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة**، البحوث والمناقشات، ج2، ص720.

(5) المعلمي، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، ج1، ص234.

ونحن نعتقد أن حديث الآية عن الذكر يُدخل السنة النبوية فيه ابتداءً، لأنه "صح أن كلام رسول الله –صلى الله عليه وسلم– كله في الدين وحي من عند الله –عز وجل– لا شك في ذلك، ولا خلاف بين أحدٍ من أهل اللغة والشريعة في أن كل وحيٍ نزل من عند الله تعالى فهو ذكر منزل، فالوحي كله محفوظ بحفظ الله تعالى له بيقين..، والذكر: اسمٌ واقعٌ على كل ما أنزل الله على نبيه – صلى الله عليه وسلم– من قرآن أو من سنة" (2).

"وعلى ذلك فإن الذكر في الآية مراد به الشريعة..، ويكون الضمير في قوله: (لَهُ) عائد على الشريعة بمصدريها الأساسين: القرآن والسنة، إذ لا شريعة إلا بمصدر، ومصدر الشريعة في الإسلام: القرآن الكريم، والسنة المطهرة" (3).

وإن سلمنا جدلاً أن المراد بالذكر الذي تكفل الله بحفظه –في الآية– هو القرآن الكريم فحسب، فإن مراد الآية ودلالتها لا يدل على عدم حفظ الله تعالى للسنة النبوية، إذ ليس في الآية ما يدل على نفي الحفظ عن غير القرآن الكريم.

بل إن الله –عز وجل– حفظ أشياء غير القرآن الكريم، وصانها من أي تدخل خارجي، كحفظ الله تعالى للسماء، ومسكها أن تقع على الأرض، وحماية الرسول –صلى الله عليه وسلم– من القتل الذي لم يحفظ منه بعض الأنبياء –عليهم السلام–، كما أنه سبحانه لم يحفظ بعض الكتب السماوية من التحريف والتغيير والتبديل الذي حفظ منه القرآن الكريم.

أضف إلى ذلك: أن الآية الكريمة (وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) (4): "إخبار من الله تعالى بأن السنة مبينة للقرآن، وقد تكفل الله بحفظه في قوله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)، فيلزم من هذا أن يكون قد تكفل أيضاً بحفظ السنة؛ لأن حفظ المبين يستلزم حفظ البيان، للترابط بينهما.

وقال تعالى: (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ) (5)، فإنه نص صريح يدل على أن الله قد تكفل بحفظ السنة على وجه الأصالة والاستقلال لا على طريق اللزوم والتتبع.

لأنه تكفل فيه ببيان القرآن في قوله تعالى: (ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ)، أي: بيان القرآن، والبيان كما يكون للنبي –صلى الله عليه وسلم– يكون لأمته من بعده، وهو يكون للنبي –صلى الله عليه وسلم– بالإيحاء به إليه ليبلغه للناس..، ويكون البيان للأمة من بعده –صلى الله عليه وسلم– بحفظ السنة التي بلغهم النبي –صلى الله عليه وسلم– إياها" (6).

وكما تكفل الله تعالى بحفظ القرآن الكريم بأن قيض له من يقوم على جمعه من كتاب الوحي، فكذلك قيض لسنة نبيه –صلى الله عليه وسلم– أئمةً نقاداً، وحفاظاً أعلاماً، قاموا على جمعها وتدوينها، وتمييز صحيحها من سقيمها، وأصلوا لذلك علوماً وقواعدَ تضمن للأمة تأكدَها من صحة المنقول، قبل العمل به والسير عليه.

وإن بقاء السنة النبوية إلى يومنا هذا على ما كانت عليه في زمنها الأول، وعدم اندثارها خلال الأزمنة على كثرة ما وجه إليها من طعون، وما وضع فيها من أحاديث مكذوبة، دليل قاطع على حفظ الله تعالى لها.

---

(1) ابن تيمية، **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، ج3، ص38، 39.

(2) ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، ج1، ص121، 122.

(3) شلبي، **السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين**، ص51.

(4) سورة النحل، آية: 44.

(5) سورة القيامة، الآيات: 17- 19.

(6) الشربيني، **كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها**، ص196، 197.

وخلاصة القول: أن إخبار الله –عز وجل– عن كلام نبيه –صلى الله عليه وسلم– بأنه وحي منزل، في قوله سبحانه: (وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) (1)، فيه دلالة على أنه من الذكر الذي تكفل الله تعالى بحفظه إلى جانب القرآن.

وكون النبي –صلى الله عليه وسلم– مأموراً ببيان القرآن الكريم للخلق، دليلٌ على أن السنة النبوية محفوظة؛ وإلا بطل الانتفاع بالنص القرآني، لترتب إسناد بيان القرآن إليه –عليه الصلاة والسلام–، من تفصيل أحكامه المجملة، وتوضيح مشكله.. إلخ.

نقد دعوى: التشكيك في قبول حديث الثقة، وفي رد حديث الضعيف

تتوالى التشكيكات ليذهب توفيق صدقي إلى بثها في قبول خبر الثقة لاحتمال كذبه، فيحصل ادعاء التبديل والزيادة في السنة، وإلى بثها في رد خبر الكذاب لاحتمال صدقه، فيحصل ادعاء النقص فيها.

قلتُ: إن المسلم ليمتلكه العجب من قول صدقي: "ولا يمكننا مهما بحثنا في تاريخ الرواة وغيره أن نجزم بشيء منها إلا ما تواتر، وقليل هو، لأن الكذاب أو الضعيف أو المطعون فيه بوجهٍ ما قد يروي أحياناً ما هو حق وصدق، فلا نقبله منه، فيحصل النقص في السنة، وكذلك الثقة قد يخطئ أو يكون ممن تظاهر بالصلاح والاستقامة حتى غرنا فنأخذ الحديث عنه، والرسول بريء منه، فيحصل بسبب ذلك التبديل والزيادة في السنة".

وأقول: إن جزم صدقي بالمتواتر، وبوجوده القليل في السنة، ليهدم دعواه أن "الإسلام هو القرآن وحده"، فلو كان منصفاً في رأيه، متعقلاً في طرحه المجنون، لأخذ بالقليل المتواتر الذي أيقن وجوده، وعمل به، ولما ادعى أن "الإسلام هو القرآن وحده"، فطرحه هذا يوجب عليه إدخال المتواتر من السنة في الإسلام على الأقل.

وإن الحكم على الحديث صحةً أو ضعفاً بعد النظر في حاله إنما هو حكمٌ على الظاهر كما قال الإمام العراقي –رحمه الله–:

"وَبالصَّحِيْحِ وَالضَّعِيفِ قَصَدُوا *** في ظَاهِرٍ لاَ الْقَطْعَ، وَالْمُعْتَمَدُ" (2)

ولا يعني هذا غفلة المحدثين في قبولهم خبر الثقة، وردهم خبر الضعيف، فقد نبهوا على الزيادات الشاذة في حديث الثقات، فسموا خبر الثقة المخالف لمن هو أوثق منه شاذاً، وقبلوا زيادة الثقة الموافقة لرواية غيره، لأنها تُبرهن على زيادةٍ في العلم.

وفي رد المحدثين خبر الكاذب عقوبة له على كذبه، وإن احتمالية صدقه تظهر عند موافقته الثقات، وفي قبول المحدثين خبر الثقات تصديقاً لخبر الكاذب الذي وافق فيه الثقات، علما بأن المحدثين لا يجتمعون على باطل، لأن أمة النبي –صلى الله عليه وسلم– لا تجتمع على ضلالة، فإجماع المحدثين على قبول خبر الراوي، فيه دلالة يقينية على صدقه فيما أخبر به، وإذا خفي على بعضهم خطأ الثقة أو تظاهر الراوي بالصلاح والاستقامة، فلن يخفى ذلك عن باقي المحدثين الذين عاشروه وسبروا أحواله.

وإن ادعاء الزيادة أو النقص في السنة النبوية يتعارض مع كمال الدين وتمام النعمة الذي أخبر الله عنه في قوله تعالى: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) (3).

قال الإمام ابن حزم –رحمه الله– حول قول الله تعالى: (لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ) (4)، ما نصه: "فلو جاز أن يكون ما نقله الثقات الذين افترض الله تعالى علينا قبول نقلهم والعمل به، والقول بأنه سنة الله تعالى وبيان نبيه –عليه السلام– يمكن في شيء منه

(1) سورة النجم، الآيات: 3، 4.
(2) العراقي، **التبصرة والتذكرة في علوم الحديث**، ص94.
(3) سورة المائدة، الآية: 3.
(4) سورة يونس، الآية: 64.

التحويل أو التبديل: لكان إخبار الله تعالى بأنه لا يوجد لهما تبديل ولا تحويل كذباً، ولكانت كلماته كذباً، وهذا ما لا يجيزه مسلم أصلاً؛ فصح يقيناً لا شك فيه أن كل سنة سنها الله تعالى من الدين لرسوله –صلى الله عليه وسلم–، وسنها رسوله –عليه السلام– لأمته، فإنها لا يمكن في شيء منها تبديل ولا تحويل أبداً، وهذا يوجب أن نقل الثقات في الدين يوجب العلم بأنه حق كما هو من عند الله تعالى، وهو قولنا ولله الحمد" (1).

وختاماً أقول: إن نظر المحدثين الدائم أكسبهم ملكة الحكم على الحديث صحةً أو ضعفاً، قال الإمام الأوزاعي –رحمه الله–: "كنا نسمع الحديث، فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف، فما عرفوا منه أخذنا به، وما أنكروا تركنا" (2).

نقد دعوى: إباحة نقل السنة بالمعنى لعدم حفظ الصحابة لها

ينطلق الحداثيون من قضية تأخر تدوين السنة إلى القول بأن رواية الحديث بالمعنى كانت هي الأصل في نقل الحديث وتدوينه، وذلك للنقل الشفاهي له ابتداءً من تلقي الصحابي الرواية عن النبي –صلى الله عليه وسلم– إلى حين التدوين.

قلتُ: لو كان هذا الزعم صحيحاً لما اختلف العلماء حول حكم رواية الحديث بالمعنى من حيث الجواز وعدمه، فهذا الخلاف يُعد برهاناً على أن الأصل في تحمل الرواية وأدائها، هو: المحافظة على لفظها.

ويؤيد هذا أن القائلين بجواز رواية الحديث بالمعنى، حبذوا للعالم بدلالات الألفاظ، واختلاف مواقعها، أن "الأولى له النقل بنفس اللفظ، إذ هو أبعد عن التغيير والتبديل وسوء التأويل" (3).

فضلاً عن شرط القائلين بالجواز، أن ذلك للعالم بما يحيل المعاني، "ويدل على جواز ذلك للعالم: الإجماع على جواز شرح الشرع للعجم بلسانهم، فإذا جاز إبدال العربية بعجمية ترادفها، فلأن يجوز عربية بعربية ترادفها وتساويها أولى، وكذلك كان سفراء رسول الله –صلى الله عليه وسلم– في البلاد يبلغونهم أوامره بلغتهم، وكذلك من سمع شهادة الرسول –صلى الله عليه وسلم– فله أن يشهد على شهادته بلغة أخرى، وهذا لأنا نعلم أنه لا تعبد في اللفظ، وإنما المقصود فهم المعنى وإيصاله إلى الخلق، وليس ذلك كالتشهد والتكبير، وما تعبد فيه باللفظ" (4).

وأما الادعاء بأن ضعف حفظ الصحابة قد سبب رواية الحديث بمعناه، فيرده أنهم –رضي الله عنهم– كانوا من أحفظ العرب، بل إن سعة حفظهم وسيلان أذهانهم كان سبباً لترك التدوين، وقد سبق الإشارة إلى ذلك.

وأما إطلاق المدعو نصر أبو زيد على رواية السنة النبوية بالمعنى أنها تعد تفسيراً للتفسير: فليس صواباً، "لأن من نقل معنى اللفظ من غير زيادة ولا نقصان، يصح أن يقال: أدى ما سمع كما سمع، ولهذا يقال لمن ترجم لغة إلى لغة، ولم يغير المعنى: أدى ما سمع كما سمع" (5).

ولأن اعتبار السنة النبوية كونها مفسرة للقرآن الكريم في إيضاح أحكامه وتجلية براهينه لا تعد روايتها بالمعنى من قبيل التفسير لها، إذ لا يجوز إطلاق التفسير إلا على من تولى الشرح والبيان، والراوي لمعنى الحديث لا يوضح فيه مشكلاً، ولا يفصل فيه مجملاً، ولا يقيد فيه مطلقاً، فكيف يكون له مفسراً؟!.

---

(1) ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، ج1، ص128.

(2) الرامهرمزي، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، ص318.

(3) الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، ج2، ص103.

(4) الغزالي، **المستصفى**، ص133، 134.

(5) الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، ج2، ص105.

الخاتمــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد الذي خاطبه الجمادات، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم تتفطر فيه السماوات.

أما بعد:

فالحمد لله على الانتهاء من هذا البحث اليسير الذي سلطت فيه النقد على فكر الحداثيين نحو تدوين السنة النبوية، ومن خلال دراستي لهذا الموضوع، وقفت على نتائج وتوصيات مهمة، وأذكر أهمها فيما يلي:

أما النتائج:

1- الخطاب الحداثي هو تطبيقٌ لتصورات الفكر العلماني نحو الدين الإسلامي، ويظهر ذلك في سعيهم الحثيث ومحاولاتهم المستميتة في ادعاء التصارع بين العلم والدين، وكما يظهر ذلك في نقدهم تعاليم الدين من داخل نصوصه وأحكامه.

2- سلوك الحداثيين في ضرب ثوابت الإسلام ومفاهيمه يتضح من خلال نظرهم إلى الوقائع مجرداً عن الأسباب والدوافع، وربطهم تعاليم الإسلام بواقع بشرية الرسول -صلى الله عليه وسلم- وظروف بيئته، لهدف فصل التعاليم عن وحي السماء، حتى يتسنى لهم القراءة الذاتية لأحكام الإسلام وشرائعه، على وفق معطيات العصر وأحواله كما يزعمون.

3- المقصد الرئيسي من كتابات الحداثيين عن السنة النبوية: إنكار مصدريتها ونفي حجيتها، ويظهر ذلك من خلال تشكيكهم الدائم في ثبوت السنة، وصحة نسبتها إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم-، وحديثهم المتكرر عن وضع الكذابين لبعض الأحاديث، واستغلال ذلك وغيره لتأييد مذهبهم الباطل القائم على الإنكار المسبق.

4- اعتماد جامعي السنة النبوية على ما سبق من الكتابات الفردية لدى بعض الصحابة والتابعين في جانبٍ كبيرٍ من تدوينهم، ووجود الكتابات السابقة يمنحنا التفريق بين كتابة الحديث وبين التدوين الجامع له، فكتابة الحديث حدثت في عهد الرسول -صلى الله عليه وسلم-، والتدوين الرسمي الجامع له قد بدأ في عهد عمر بن عبد العزيز بأمرٍ منه.

5- تواتر الحديث ليس شرطاً في إثبات الصحة فيه والاحتجاج به، وإنما التواتر يرقي الحديث ويرفعه إلى أعلى درجاته، كما أن كتابة الحديث في الزمن الأول ليست أصلاً في الاحتجاج، وإنما هي وسيلة مرتبطة بحال النقل والنقلة.

6- حجية السنة والاستدلال بها لا يعني التسليم بمروياتها دون بحثها وفق ضوابط النقد والتصحيح، وعلم الجرح والتعديل الذي تمخض عنه تمييز الصحيح المقبول من الضعيف المردود.

7- إذن النبي -صلى الله عليه وسلم- بكتابة حديثه -لا سيما في آخر حياته- يحسم المسألة ويقطع شكوك الحداثيين في افترائهم وادعائهم أن نهي النبي -صلى الله عليه وسلم- عن الكتابة في بعض أحاديثه كان بياناً لعدم حجية السنة النبوية.

8- عدم تعليل من كره من الصحابة والتابعين كتابة الحديث النبوي بعلة نهي النبي -صلى الله عليه وسلم- عن الكتابة، يُبرهن على بطلان ارتباط نهي النبي -صلى الله عليه وسلم- عن كتابة الحديث بإنكار حجية السنة النبوية كما ادعى الحداثيون.

9- تحقق عدالة الراوي وضبطه لما يرويه، وسلامة سنده ومتنه المروي من الضعف هو أساس قبول الخبر، دون أدنى اعتبار إلى كثرة عدد رجال السند أو قلتهم، أو إلى تحملهم وأدائهم عن طريق المشافهة أو الكتابة، أو إلى الدافع للكتابة أو التدوين أو التصنيف في الحديث، هل جاء في سياق الفعل أم رد الفعل؟

10- وجود الوضع في السنة النبوية قد مثل نقطة قوة شهدت بثبوت الموثوقية التي ارتقى بها الحديث الشريف من صحة نسبته للنبي -صلى الله عليه وسلم- إلى كونه مصدراً للدين الحنيف، حيث تنامى مع الوضع جهود العلماء في تمحيصه منه.

وأما التوصيات:

1- وجوب تصدي أهل الاختصاص ببذل وسعهم في الرد على شبهات الحداثيين الطاعنين في السنة النبوية، وبيان جهلهم بمنهج الإسلام وأصوله، وبقواعد اللغة العربية، ليتحاشى الناس سمومهم.

2- العمل على توعية البشرية من خلال الوسائل الإعلامية والتعليمية، بإظهار حجية السنة النبوية، وعلاقتها بالقرآن الكريم، بالإضافة إلى ضرورة بيان جهود المحَدّثين قديماً وحديثاً في حفظ السنة النبوية.

3- ضرورة كشف الأسس التي قامت عليها شبهات الحداثيين نحو تدوين السنة النبوية، مما يسهم في اقتلاع الشبهات المثارة والافتراءات المتوهمة من جذورها.

4- ضرورة العناية بالوثائق التاريخية والأدلة العقلية، والاستدلال بهما في الرد على الحداثيين الذين يعظمون الماديات، ويدعون النقد التاريخي وفق أسس علمية منهجية مزعومة.

5- ضرورة مراعاة نقطة البحث وأصل القضية التي ينطلق منها الحداثيون في شبهاتهم المثارة نحو تدوين السنة النبوية، وعدم الانشغال بنقاطٍ ثانوية حال الرد عليهم، وذلك لبيان الحجة في ثوبٍ ناصعٍ مشرق.

والحمد لله أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً على إنجاز هذا العمل اليسير، والله أسأل أن يوفقنا لخدمة كتابه الحكيم، وسنة نبيه الأمين، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يستعملنا والقارئين لنصرة دينه العظيم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

القرآن الكريم.

1- أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل. (1416هـ/ 1995م). *المسند.* تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط1. القاهرة: دار الحديث.

2- آل الشيخ، صالح بن عبد العزيز. (1431هـ/ 2010م). *اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية.* عناية: عادل رفاعي ط1. الرياض: دار العاصمة.

3- الآمدي، علي بن أبي علي. (د.ت). *الإحكام في أصول الأحكام.* تحقيق: عبد الرزاق عفيفي. د.ط. د.م: المكتب الإسلامي.

4- أمين، أحمد أمين. (د.ت). *ضحى الإسلام.* د.ط. القاهرة: هنداوي.

5- البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422هـ). *الجامع الصحيح.* تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط1. د.م: دار طوق النجاة.

6- البنا، جمال أحمد. (2008م). *جناية قبيلة "حدثنا".* د.ط. القاهرة: دار الفكر الإسلامي.

7- البنوري، محمد يوسف. (1413هـ). *معارف السنن شرح سنن الترمذي.* د.ط. كراتشي: إيج- أيم- سعيد كمبني.

8- البيهقي، أحمد بن الحسين. (1424هـ/ 2003م). *السنن الكبرى.* تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية.

9- البيهقي، أحمد بن الحسين. (د.ت). *المدخل إلى السنن الكبرى.* تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي. د.ط. الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي.

10- الترمذي، محمد بن عيسى. (1395هـ/ 1975م). *جامع الترمذي.* تحقيق: إبراهيم عطوة عوض وآخرون. ط2. د.م: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

11- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (1419هـ/ 1999م). *الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح.* تحقيق: علي بن حسن وآخرون. ط2. السعودية: دار العاصمة.

12- الجابري، محمد عابد. (2001م). *العقل الأخلاقي العربي.* ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

13- الجزري، محمد بن محمد بن يوسف. (د.ت). *النشر في القراءات العشر.* تحقيق: علي محمد الضباع. د.ط. د.م: المطبعة التجارية الكبرى.

14- الحاكم، محمد بن عبد الله. (1411هـ/ 1990م). *المستدرك على الصحيحين.* تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

15- ابن حجر، أحمد بن علي. (1325هـ). *تهذيب التهذيب.* ط1. الهند: دائرة المعارف النظامية.

16- ابن حجر، أحمد بن علي. (د.ت). *فتح الباري شرح صحيح البخاري.* رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه: محب الدين الخطيب. د.ط. بيروت: دار المعرفة.

17- ابن حزم، علي بن أحمد. (د.ت). *الإحكام في أصول الأحكام*. تحقيق: أحمد محمد شاكر. د.ط. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

18- حميد، أحمد بن محمد. (د.ت). *كتابة الحديث بين النهي والإذن*. د.ط. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

19- الخطيب، أحمد بن علي. (1416هـ/ 1996م). *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع*. تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة.

20- الخطيب، أحمد بن علي. (1429هـ/ 2008م). *تقييد العلم*. تحقيق: سعد عبد الغفار علي. ط1. القاهرة: دار الإستقامة.

21- أبو داود، سليمان بن الأشعث. (1430هـ/ 2009م). *سنن أبي داود*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي. ط1. د.م: دار الرسالة العالمية.

22- الذهبي، محمد بن أحمد. (1419هـ/ 1998م). *تذكرة الحفاظ*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

23- الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد. (1404هـ). *المحدث الفاصل بين الراوي والواعي*. تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب. ط3. بيروت: دار الفكر.

24- أبو رية، محمود أبو رية. (د.ت). *أضواء على السنة المحمدية*. ط6. القاهرة: دار المعارف.

25- الزرقاني، محمد بن عبد الباقي. (1424هـ/ 2003م). *شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك*. تحقيق: طه عبد الرءوف. ط1. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

26- أبو زيد، نصر حامد. (1994م). *نقد الخطاب الديني*. ط2. القاهرة: سينا.

27- السباعي، مصطفى بن حسني. (1402هـ/ 1982م). *السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي*. ط6. دمشق- بيروت: المكتب الإسلامي.

28- السبكي، عبد الوهاب بن علي. (1424هـ/ 2003م). *جمع الجوامع في أصول الفقه*. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

29- الشربيني، عماد السيد. (1422هـ). *كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها*. ط1. د.م: د.ن.

30- شلبي، رءوف شلبي. (1982م). *السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين*. ط4. د.م: دار القلم.

31- أبو شهبة، محمد بن محمد. (1989م). *دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين*. ط1. د.م: مكتبة السنة.

32- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. (1436هـ/ 2015م). *المصنف*. تحقيق: أ.د. سعد بن ناصر الشثري. ط1. الرياض: دار كنوز إشبيليا.

33- صدقي، محمد توفيق. (1324هـ). *الإسلام هو القرآن وحده*. مجلة المنار. د.ط. د.م: د.ن.

34- طاهر، طاهر الجزائري الدمشقي. (1416هـ/ 1995م). *توجيه النظر إلى أصول الأثر*. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط1. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.

35- طرابيشي، جورج طرابيشي. (2010م). *من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث*. ط1. بيروت- لندن: دار الساقي.

36- عبد المطلب، رفعت بن فوزي. (د.ت). *كتابة السنة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة وأثرها في حفظ السنة النبوية*. د.ط. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

37- عبد الخالق، عبد الغني عبد الخالق. (د.ت). *حجية السنة*. د.ط. المنصورة: دار الوفاء.

38- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين. (1428هـ). *التبصرة والتذكرة في علوم الحديث*. تحقيق: العربي الفرياطي. ط2. الرياض: مكتبة دار المنهاج.

39- ابن عساكر، علي بن الحسن. (1415هـ/ 1995م). *تاريخ دمشق*. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. د.ط. د.م: دار الفكر.

40- الغزالي، محمد الغزالي. (د.ت). *فقه السيرة*. خرج الأحاديث وحققها: محمد ناصر الدين الألباني. د.ط. د.م: دار الشروق.

41- الغزالي، محمد بن محمد. (1413هـ/ 1993م). *المستصفى*. تحقيق: محمد عبد السلام. ط1. د.م: دار الكتب العلمية.

42- القاسمي، محمد جمال الدين. (د.ت). *قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث*. د.ط. بيروت: دار الكتب العلمية.

43- ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (1428هـ/ 2007م). *تهذيب السنن*. تحقيق: د. إسماعيل بن غازي مرحبا. ط1. الرياض: مكتبة المعارف.

44- مسلم، مسلم بن الحجاج. (د.ت). *صحيح مسلم*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. د.ط. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

45- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى. (1406هـ/ 1986م). *الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة*. د.ط. بيروت: المطبعة السلفية ومكتبتها- عالم الكتب.

46- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى. (1406هـ/ 1986م). *التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل*. ط2. د.م: المكتب الإسلامي.

47- المعهد العالمي للفكر الإسلامي. (1992م). *السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة*. د.ط. عمّان: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية.

48- المقري، محمد بن محمد. (د.ت). *القواعد*. تحقيق: أحمد بن عبد الله بن حميد. د.ط. مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي.

49- نجم، عبد المنعم السيد. (1399هـ). *تدوين السنة ومنزلتها*. ط: السنة الحادية عشر، العدد الثالث. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

50- النووي، يحيى بن شرف. (1392هـ). *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*. ط2. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ثانياً: المراجع المرومنة:

The Holy Quran

1 -Ahmed, Ahmed bin Muhammad bin Hanbal. (1995). ***The predicate***. (In Arabic), Investigation by: Ahmed Muhammad Shaker. I 1. Cairo: Dar Al Hadith.

2 -Al Sheikh, Saleh bin Abdul Aziz. (2010). ***The splendid pearls in explaining the Wasitiyya faith***. (In Arabic), Attn: Adel Rifai, 1st floor. Riyadh: The Capital House.

3 -Al-Amadi, Ali bin Abi Ali. (Dt). ***Precision in the principles of provisions***. (In Arabic), Investigation by: Abdul Razzaq Afifi. Dr. T. DM: The Islamic Office.

4 -Amin, Ahmed Amin. (Dt). Islam sacrificed. Dr. T. Cairo: Hendway.

5 -Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail. (1422 AH). ***Whole right***. (In Arabic), Investigated by: Muhammad Zuhair Bin Nasser Al-Nasser. I 1. Dr. M: The life collar house.

6 -Al-Banna, Jamal Ahmed. (2008). ***A felony tribe "Hadithna"***. (In Arabic), Dr. T. Cairo: House of Islamic Thought.

7 -Al-Banouri, Muhammad Yusuf. (1413 AH***). Knowledge of Sunan explain Sunan al-Tirmidhi***. (In Arabic), Dr. T. Karachi: Ig-Aim-Saeed Company.

8 -Al-Bayhaqi, Ahmed bin Al-Hussein. (2003). ***Sunnah major***. (In Arabic), Investigation by: Mohamed Abdel Qader Atta. I 3. Beirut: House of Scientific Books.

9 -Al-Bayhaqi, Ahmad bin Al-Hussein. (Dt). ***The entrance to the great Sunnah***. (In Arabic), Investigation: Dr. Muhammad Diaa Rahman Al-Azhami. Dr. T. Kuwait: House of the Caliphs for the Islamic Book.

10 -Al-Tirmidhi, Muhammad bin Isa. (1975). ***Al-Tirmidhi Mosque***. (In Arabic), Investigation by: Ibrahim Atwa Awad and others. I 2. DM: Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library and Press Company.

11 -Ibn Taymiyyah, Ahmad bin Abdul Halim. (1999). ***The correct answer for those who changed the religion of Christ.*** (In Arabic), Investigation: Ali bin Hassan and others. I 2. Saudi Arabia: Dar Al Asimah.

12 -Al-Jabri, Muhammad Abed. (2001). ***The Arab moral mind***. (In Arabic), I 1. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

13 -Al-Jazari, Muhammad bin Muhammad bin Yusuf. (Dt). ***Publication in the ten readings***. (In Arabic), Investigation by: Ali Muhammad Al-Dabaa. Dr. T. DM: The Great Commercial Printing Press.

14 - Al-Hakim, Muhammad bin Abdullah. (1990). ***Postponed on the correct***. (In Arabic), Investigated by: Mustafa Abdel Qader Atta. I 1. Beirut: House of Scientific Books.

15 -Ibn Hajar, Ahmed bin Ali. (1325 AH). ***Refinement refinement***. (In Arabic), I 1. India: Systematic Knowledge Circle.

16 -Ibn Hajar, Ahmed bin Ali. (Dt). ***Fath Al-Bari explained Sahih Al-Bukhari***. (In Arabic), The number of his books, chapters, and hadiths: Muhammed Fouad Abd Al-Baqi, directed and corrected by: Moheb Al-Din Al-Khatib. Dr. T. Beirut: House of Knowledge.

17 -Ibn Hazm, Ali bin Ahmed. (Dt). ***Precision in the principles of provisions***. (In Arabic), Investigation by: Ahmed Muhammad Shaker. Dr. T. Beirut: New Horizons House.

18 -Hamid, Ahmed bin Mohammed. (Dt). ***Writing the hadith between the prohibition and permission***. (In Arabic), Dr. T. Medina: King Fahd Complex for the Printing of the Holy Quran.

19 - Al-Khatib, Ahmed bin Ali. (1996). ***Whole ethics of the narrator and manners of the listener***. (In Arabic), Investigation: Dr. Mohammed Ajaj Al-Khatib. I 3. Beirut: The Message Foundation.

20 - Al-Khatib, Ahmed bin Ali. (2008). ***Flag Restriction***. (In Arabic), Investigation: Saad Abdel Ghaffar Ali. I 1. Cairo: Dar Al-Istiqama.

21 -Abu Dawood, Suleiman bin Al-Ash'ath. (2009). ***Sunan Abi Dawood***. (In Arabic), Investigated by: Shoaib Al-Arnaout and Muhammad Kamel Karah Belli I 1. DM: Dar Al-Risala Al-Alamiah.

22 -Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmed. (1998). ***Preservation ticket***. (In Arabic), I 1. Beirut: House of Scientific Books.

23 Al-Ramhurmzi, Al-Hassan bin Abdul Rahman bin Khallad. (1404 AH). ***The updated separator between the narrator and the conscious***. (In Arabic), Investigation: Dr. Mohammed Ajaj Al-Khatib. I 3. Beirut: Dar Al Fikr.

24 -Abu Rayyah, Mahmoud Abu Rayyah. (Dt). **Spotlight on the Muhammadan year**. (In Arabic), I 6. Cairo: House of Knowledge.

25 -Al-Zarqani, Muhammad bin Abdul-Baqi. (2003). ***Explanation Al-Zarqani on the Muwatta of Imam Malik.*** (In Arabic), Investigation: Taha Abdel Raouf. I 1. Cairo: Library of Religious Culture.

26 -Abu Zaid, Nasr Hamed. (1994). ***Criticism of religious discourse***. (In Arabic), I 2. Cairo: Sina.

27 -Al-Sebaei, Mustafa bin Hosni. (1982). ***The Sunnah and its place in Islamic legislation***. (In Arabic), I 6. Damascus - Beirut: The Islamic Office.

28 -Al-Sobky, Abdul-Wahhab bin Ali. (2003). ***Collection of mosques in the fundamentals of jurisprudence***. (In Arabic), I 2. Beirut: House of Scientific Books.

29 -El-Sherbiny, Emad Al-Sayed. (1422 AH). ***Writings and discussion of enemies of Islam***. (In Arabic), I 1. DM: Dr. N.

30 -Shalabi, Raouf Shalaby. (1982). ***The Islamic Sunnah between proving the understanding and rejecting the ignorant***. (In Arabic), I 4. DM: Dar Al-Qalam.

31 -Abu Shahba, Muhammad bin Muhammad. (1989). ***Defending the Sunnis and responding to semi-orientalists and contemporary writers***. (In Arabic), I 1. DM: Library of the Sunnah.

32 -Ibn Abi Shaybah, Abdullah bin Muhammad. (2015). ***Classifier.*** (In Arabic), Investigation: Prof. Saad bin Nasser Al-Shathry. I 1. Riyadh: The Treasures House of Seville.

33- Sidqi, Muhammad Tawfiq. (1324 AH***). Islam is the Quran alone. Al-Manar Magazine***. (In Arabic), Dr. T. DM: Dr. N.

34 -Taher, Taher Al-Jazaery Al-Dimashqi. (1995). ***Gaze to the origins of the impact***. (In Arabic), Investigation by: Abdel Fattah Abu Ghuddah. I 1. Aleppo: Library of Islamic Publications.

Tarabishi, George Tarabishi 35. (2010). ***From Islam of the Qur'an to Islam of hadith***. (In Arabic), I 1. Beirut - London: Saqi House.

36 -Abdul-Muttalib, Rifat bin Fawzi. (Dt). ***Writing the Sunnah in the era of the Prophet, may God's prayers and peace be upon him and the Companions, and its effect on preserving the Prophet's Sunnah***. (In Arabic), Dr. T. Medina: King Fahd Complex for the Printing of the Holy Quran.

37 -Abd al-Khaliq, Abd al-Ghani Abd al-Khaliq. (Dt). ***Authentic Sunnah.*** (In Arabic), Dr. T. Mansoura: House of Wafa.

38 -Iraqi, Abdul Rahim bin Al Hussein. (1428 AH). ***Note and reminder in hadith sciences***. (In Arabic), Investigation by Al-Arabi Al-Friati I 2. Riyadh: Dar Al Minhaj Library.

39 -Ibn Asaker, Ali bin Al-Hassan. (1995). ***The history of Damascus***. (In Arabic), Investigation by: Amr Bin Thameneh Al-Amrawi. Dr. T. DM: Dar Al Fikr.

40 -Al-Ghazali, Muhammad Al-Ghazali. (Dt). ***Jurisprudence of biography.*** (In Arabic), Hadiths came out and verified by: Muhammad Nasir al-Din al-Albani. Dr. T. Dr. M: Dar Al Shorouk.

41 -Al-Ghazali, Muhammad bin Muhammad. (1993). ***Hospital***. (In Arabic), Investigation: Mohamed Abdel Salam. I 1. Dr. M: House of Scientific Books.

42 -Al-Qasimi, Muhammad Jamal al-Din. (Dt). ***Modernization rules from the arts of the term hadith.*** (In Arabic), Dr. T. Beirut: House of Scientific Books.

43 -Ibn al-Qayyim, Muhammad ibn Abi Bakr. (2007). ***Refinement of Sunan.*** (In Arabic), Investigation: Dr. Ismail bin Ghazi hello. I 1. Riyadh: Knowledge Library.

44 -Muslim, Muslim bin Al-Hajjaj. (Dt). ***Sahih Muslim***. (In Arabic), Investigation: Mohamed Fouad Abdel-Baqi. Dr. T. Beirut: House of Revival of Arab Heritage.

45 -Al-Muallimi, Abdul Rahman bin Yahya. (1986). ***Al-Anwar al-Shams about what is in the book "Lights on the Sunnah" of errors, misinformation and risk***. (In Arabic), Dr. T. Beirut: The Salafi Press and Library - World of Books.

46 -The teacher, Abdul Rahman bin Yahya. (1986). ***Punishment, including reprimanding Al-Kawthari from falsehood***, (In Arabic), I 2. DM: The Islamic Office.

47 -The International Institute for Islamic Thought. (1992). ***The Sunnah and its methodology in building knowledge and civilization***. (In Arabic), Dr. T. Amman: The Royal Society for Research on Islamic Civilization.

48 -Al-Maqri, Muhammad bin Muhammad. (Dt). ***the rules. Investigation by: Ahmed bin Abdullah bin Hamid***. (In Arabic), Dr. T. Makkah Al-Mukarramah: Center for the Revival of Islamic Heritage.

49 -Najm, Abdel Moneim El-Sayed. (1399 AH). ***Notation of the year and its status.*** (In Arabic), I: Eleventh Year, Third Issue. Medina: The Islamic University.

50 - Al-Nawawi, Yahya bin Sharaf. (1392 AH). ***Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim bin Hajjaj,*** (In Arabic), I 2. Beirut: House of Revival of Arab Heritage.